

جامعة مولود معمري تيزي- وزو  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



## دور الإتحاد الأوروبي في تسوية الملف النووي الإيراني: دراسة في العقوبات الإقتصادية.

مذكرة تخرّج لاستكمال نيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية

تخصّص: دراسات شرق أوسطية وإقليمية

إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالبتين:

- عبوش ليندة.
- شعبان سميحة.
- د. آسيا لعمراني.

لجنة المناقشة:

- أ. فتيحة شيخ .....
- د. آسيا لعمراني .....
- أ. مصطفى ونوغي .....
- رئيساً .....
- مشرفاً .....
- ممتحنا .....

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فالحمد لله الذي لا ينتهي فضله ولا عطاءه، الذي أهدانا الصحة

والعافية وأنار دربنا بالصبر والعزيمة لإتمام هذا العمل المتواضع.

وعملاً بقول نبينا المصطفى "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

وبعد، نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى مشرف الرسالة الدكتورة "آسيا لعمراني"،

التي قدمت لنا الكثير من وقتها وجهدها وكانت إرشاداتها وتوجيهاتها الأثر الكبير في دعم وتوجيه الرسالة

بهذه الصورة وإثراء موضوع الرسالة.

كما نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة "ونوغي مصطفى" ممتحنًا،

و"فتيحة شيخ" رئيسًا، الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين لقراءة الرسالة.

شكرا.

# الإهداء

إلى معلمنا الأول سيد البشرية جمعاء، محمد صلوات ربي وسلامه عليه.

إلى والداي العزيزين اللذان ربباني ولهما الفضل الكبير بعد فضل الله تبارك وتعالى في إكمالي مشواري الدراسي.

إلى إخوتي وإخواني: "تنهنا، محمد، حسين".

إلى كل العائلة والأقارب من قريب ومن بعيد.

إلى أصدقائي وزملائي الذين ساعدوني على إنجاز هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر: "فتيحة، علية، مينة، ويزة، كهيبة، سميرة، سعاد".

والتي شاركتني في إنجازها سميرة وعائلتها المحترمة.

إلى هؤلاء جميعا، أهدي ثمرة جهدي راجية من المولى عز وجل أن يجعله خالصا  
لوجه الكريم .

له ليندة

# الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

إلى النور الذي ينيّر لي درب النجاة إلى مندي وقوتي و ملاذي بعد  
الله.....أبي

إلى من علمتني النجاة و الصبر ، إلى من غانص الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه.....أمي  
إلى اخواني حامد وإبراهيم وإلى جدتي الغالية.

إلى من أضمروا لي ما هو أجمل من الحياة....أخواتي " جميلة و زوجها وأولادها  
وكريمة و زوجها وأولادها ديمية توأم روي التي أتمنى أن يضيء الله دربها"

إلى أسرتي الغالية ، لكم كل التجلي و التقدير

إلى من جعلهم الله إخوتي بالله ومن أحببتهم بالله

إلى من أتمنى أن أذكرهم إذا ذكروني.....صديقات الغاليات "، فتحة، حلجية،  
ويزة، ليندة، سعاد، كميينة، مينة،

إلى من أحببتة و أتمنى أن أعمل حياتي معه.....ناصر

بسميحة

# الخطة

## مقدمة

الفصل الأول: الاتحاد الأوروبي: من المجموعة الاقتصادية إلى سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة

المبحث الأول: تطور الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية

المطلب الثاني: تأسيس الإتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: مؤسسات وصنع القرار في الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: مؤسسات الإتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: آليات صنع القرار في الإتحاد الأوروبي

المبحث الثالث: السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة

المطلب الأول: تطور السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: واقع الإتحاد الأوروبي في مجال منع انتشار أسلحة الدمار

الشامل

المبحث الأول: إجراءات الإستراتيجية الأوروبية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل 2003.

المطلب الأول: دعم تطبيق القانون الدولي في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل

المطلب الثاني: المساعدات الأوروبية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل

المبحث الثاني: العقوبات الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم العقوبات الاقتصادية

المطلب الثاني: أهداف العقوبات الاقتصادية

المطلب الثالث: أشكال العقوبات الاقتصادية

خلاصة الفصل

## الفصل الثالث:

### الإتحاد الأوروبي والملف النووي الإيراني

المبحث الأول: خلفيات الملف النووي الإيراني

المطلب الأول: تطور الملف النووي الإيراني

المطلب الثاني: دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي

المبحث الثاني: دوافع اهتمام الإتحاد الأوروبي بالملف النووي الإيراني

المطلب الأول: دوافع إستراتيجية وأمنية

المطلب الثاني: دوافع اقتصادية وسياسية

المبحث الثالث: الموقف الأوروبي من الملف النووي الإيراني

المطلب الأول: واقع المفاوضات الأوروبية- الإيرانية حول الملف النووي الإيراني

المطلب الثاني: سيناريوهات ما بعد اتفاق فيينا حول الملف النووي الإيراني

خلاصة الفصل

خاتمة

مفتحه



## تمهيد:

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أبرز وأهم التكتلات والمنظمات الإقليمية الكبرى كونه يمتاز ببنية مؤسسية قوية، وكذا امتيازه بحسن تسيير للمهام، هذا ما جعله يبرز كأكبر قوة عالمية سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية على وجه التحديد، حيث ارتبطت العلاقات الأوروبية بمنطقة الشرق الأوسط بالمصالح الاقتصادية إذ يسعى إلى حماية هذه المصالح من التهديدات والتحديات التي يواجهها في المنطقة، إذ يسعى إلى إيجاد عالم أكثر أمناً بالإضافة إلى دوره الفعّال في مجال إرساء الاستقرار وتحقيق السلم والأمن الدوليين، مما جعله يقوم بدعم عدّة معاهدات في مجال حظر وانتشار الأسلحة النووية، حيث بات الحد من انتشار الأسلحة النووية أكثر من ضرورة خاصة خلال الحرب الباردة واحتدام الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية، وخطورة الأسلحة التي كانت تمتلكها، ممّا أدّى إلى إنشاء معاهدات هادفة إلى حظر ومنع الانتشار النووي وكذا انضمام الاتحاد الأوروبي إلى المنظمات الدولية الرامية لحظر انتشار ومنع ما يعرف بأسلحة الدمار الشامل خاصة الأسلحة النووية من أجل إرساء الأمن والاستقرار في العالم وتحديداً منطقة الشرق الأوسط، حيث تبرز جهود الاتحاد الأوروبي في هذا المجال من خلال سعيه الدائم في حلّ وتسوية الملف النووي الإيراني بطرق سلمية، وذلك عن طريق قوته الناعمة وكذا السماح لإيران باستخدام الطاقة النووية لكن لأغراض سلمية، فالاتحاد الأوروبي بسياسته الخارجية والأمنية المشتركة يهدف إلى إرساء الأمن والسلم الدوليين.

## 1-أسباب اختيار الموضوع:

وهناك العديد من الأسباب أدت إلى البحث في هذا الموضوع ويمكن تقسيمها إلى:

أ- أسباب موضوعية:

-دراسة أسباب ودوافع اهتمام الإتحاد الأوروبي بالملف النووي الإيراني. باعتباره أكبر تكتل اقتصادي في العالم.

-الدور الذي تلعبه إيران في المنطقة كونها قوة إقليمية وعسكرية، وكذا مشروعها النووي الذي يمكن القول بأنه سوف يؤثر على مصالح الإتحاد الأوروبي.

ب- أسباب ذاتية:

-مرتبطة بميولات شخصية للطالبتين فيما يخص امتلاك إيران للطاقة النووية باعتبارها دولة إسلامية وكذا إمكانية تأثير هذه الطاقة على المنطقة العربية.

-الفضول العلمي حول دوافع رفض الدول الكبرى بالأخص الإتحاد الأوروبي امتلاك إيران لسلاح نووي، بالإضافة إلى الجهود الدولية لمنع الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط.

**2- أدبيات الدراسة:** تم الإعتماد في هذا البحث عن العديد من الدراسات التي ساهمت في إثراء الموضوع ويمكن إيجازها فيما يلي:

-دراسة للباحث "شاهرام تشوبين"، بعنوان: "طموحات إيران النووية"<sup>1</sup>: تناولت هذه الدراسة الإستراتيجية السياسية والنووية الإيرانية المعقدة، بحيث يدرس المؤلف صنّاع القرار الأوروبيون الذين يهدفون لمنع القنبلة الإيرانية من أن تصبح أمراً واقعاً.

-دراسة للكاتبة "زينب عبد العظيم محمد"، بعنوان: "الموقف النووي في الشرق الأوسط"<sup>2</sup>: حيث تناولت الطبيعة السياسية الأوروبية تجاه القضايا النووية ومنها قضية الملف النووي الإيراني.

<sup>1</sup>- للمزيد من التفاصيل: شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، (بيروت: دار العربية للعلوم والنشر، 2007).  
<sup>2</sup>- للمزيد من التفاصيل أنظر: زينب عبد العظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الأوسط، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007).

-دراسة مركز الإمارات والدراسات والبحوث الإستراتيجية بعنوان: "البرنامج النووي الإيراني (الوقائع والتداعيات)"<sup>1</sup>: تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته وعواقبه وعرض مختلف الاتفاقيات التي جرت بين إيران ودول الإتحاد الأوروبي منذ 2002.

-دراسة للباحث "جاري سامور"، بعنوان: "مواجهة وتحدي البرنامج النووي الإيراني"<sup>2</sup>: تناولت هذه السلسلة المفاوضات التي جرت بين إيران والإتحاد الأوروبي حول عدم إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وكذلك مختلف الحوافز التي قدمها الإتحاد لإيران في عدة ميادين.

### 3- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها كونها تسلط الضوء على دور المنظمات الإقليمية في تحقيق الأمن الدولي وعلى رأسها الإتحاد الأوروبي، الذي ركز اهتمامه على البرنامج النووي الإيراني الذي يبرز دوره من خلال المفاوضات التي جرت بينه وبين طهران.

### 4- إشكالية الدراسة:

تتمحور الإشكالية المركزية لهذا الموضوع حول:

إلى أي مدى يمكن اعتبار القوة الناعمة التي ينتهجها الإتحاد الأوروبي قادرة للتوصل إلى تسوية ناجعة لحل الملف النووي الإيراني؟

ومن هذه الإشكالية تتفرع جملة من التساؤلات:

<sup>1</sup>- للمزيد من التفاصيل أنظر: البرنامج النووي الإيراني (الوقائع والتداعيات) ( الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007).

<sup>2</sup>- للمزيد من التفاصيل أنظر: جاري سامور، سلسلة محاضرات الإمارات، مواجهة وتحدي البرنامج النووي الإيراني (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006).

- هل يمكن اعتبار أن الحافز الأساسي للموقف الأوروبي تجاه طموحات إيران النووية هو ضمان مصالحه الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط؟
- هل الإتحاد الأوروبي قادر على تسوية الملف النووي الإيراني من خلال سياسته الخارجية والأمنية المشتركة؟
- ما هي الوسائل المستخدمة من قبل الإتحاد الأوروبي في إدارته للملف النووي الإيراني؟

## 5- فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية مركزية:

مفادها كلما استعمل الاتحاد الأوروبي القوة الناعمة كلما زادت فرص التوصل إلى حل نهائي للملف النووي الإيراني.

وتتفرع عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات:

- إذا توصل الإتحاد الأوروبي إلى تسوية ناجحة للملف النووي الإيراني توسع نفوذه في منطقة الشرق الأوسط.
- كلما استخدم الإتحاد الأوروبي الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية لحل القضية النووية الإيرانية كلما توصل إلى تسوية فعلية.

## 6- الإطار المنهجي:

باعتبار المنهج هو القاعدة الأساسية لكل البحوث العلمية ونظر لطبيعة الموضوع تم الاعتماد على المناهج التالية:

أ) المنهج التاريخي:

هو تلك العملية المنظمة لاكتشاف الأدلة وتقييمها وتحديدها والربط بينهما من أجل إثبات حقائق معينة، والوصول إلى استنتاجات تتعلق بأحداث ماضية، وتقصي لعصر مضى، وإعادة بناء عرض نقدي لصورة الماضي يقوم على بيانات متاحة وخبرات وملاحظات الآخرين وهي إعادة بناء عملية لصياغة صورة تخطيطية فهي جهد منظم ومتصل<sup>1</sup>.

تم استخدام هذا المنهج لفهم وتوضيح مختلف المحطات التاريخية التي مر بها الإتحاد الأوروبي، لكي نتوصل إلى معرفة أسباب اهتمامه بالملف النووي الإيراني.

ب) منهج دراسة حالة:

هو منهج يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواءً كانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك قصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وغيرها من الوحدات المتشابهة<sup>2</sup>.

لهذا يساهم هذا المنهج في دراسة المواقف المختلفة للإتحاد الأوروبي حول الملف النووي الإيراني بطريقة تفصيلية للتوصل إلى نتائج معينة.

<sup>1</sup>- عبد الغفار رشاد القصي، *مناهج البحث في علم السياسة* ( القاهرة: مكتبة الآداب، 2004). ص 224.  
<sup>2</sup>- عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، *مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث* ( الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995). ص 120.

### ج) المنهج الاستقرائي:

هو منهج يقوم على التتبع لأمر جزئية مستعينا على ذلك بالملاحظة والتجربة وافترض الفروض لاستنتاج أحكام عامة ويسمى بالمنهج التجريبي، لأنه يستند في تحليلاته إلى الملاحظة والتجربة<sup>1</sup>.

تم اعتماد هذا المنهج لفهم آليات صناعة القرار في الإتحاد الأوروبي مع إبراز الأهداف التي يسعى لتحقيقها على المستوى الخارجي والوسائل التي استخدمها لتحقيق ذلك.

### 7- الإطار النظري:

#### 1) النظرية الوظيفية التقليدية:

النظرية الوظيفية التقليدية ترتبط بإسهامات "دافيد ميتراني"، الذي قام باقتراح وسيلة بديلة للاندماج أطلق عليها اسم الخيار الوظيفي، وتقوم الفكرة على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الوظيفية في عملية الاندماج، حيث يكون ذلك من خلال إنشاء عدد من المنظمات الوظيفية ونقل جزء من سيادة الدولة إليها، ويكون شكلها في النهاية على أساس مجموعة من المنظمات الوظيفية غير سياسية<sup>2</sup>.

وفي الموضوع هذا نجد أن الإتحاد الأوروبي قام بإنشاء مؤسسات ونقلت كل دولة جزء من صلاحياتها إليها وتوحدت ضمن إتحاد اقتصادي.

<sup>1</sup>- أبو اليسر رشيد كهوس، "مناهج البحث في الدراسات الشرعية"، 2014: <http://www.aboulyosr.com/news/185.html> le 21/12/2015 à 16:00h.

<sup>2</sup>- صدام مرير أجميلي، الإتحاد الأوروبي (لبنان: دار المنهل اللبناني، ط1، 2009). ص ص.33-35.

## (2) النظرية الوظيفة الجديدة:

أهم منظريها هو "أرنست هاس" حيث يقول في عبارة شهيرة «أن التفرقة بين الأمور السياسية والأمر الفنية أو بين رجل السياسة والخبير الفني هي مسألة غير قائمة، لأن الأمور الفنية عادة ما تصبح نتيجة لقرار سياسي سابق»<sup>1</sup>.

وبالتالي فإن الإتحاد الأوروبي انتقل من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي وذلك من خلال تبني سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة.

## (3) إقتراب الدور:

يهتم إقتراب الدور كإطار نظري في دراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية، حيث صانع السياسة الخارجية يتخيل أو يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو إنجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي. فهو يصور دول العالم وكأنها تلعب أدوار أو وظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع الصراعية أو التعاونية<sup>2</sup>.

تم استخدامه لمعرفة وفهم الدور الذي يلعبه الإتحاد الأوروبي في تسوية الملف النووي الإيراني.

## 8- الإطار المفاهيمي:

من أجل فهم موضوع الدراسة تمت الاستعانة ببعض المفاهيم التي لا بد من شرحها والمتمثلة في:

<sup>1</sup>- صدام مرير أجميلي، الإتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص 33.  
<sup>2</sup> - [www.These.Univ.biskra.dz/953/PDF. le 25-01-2015 à 19h17](http://www.These.Univ.biskra.dz/953/PDF. le 25-01-2015 à 19h17)

## 1) السياسة الخارجية:

المفهوم العام للسياسة الخارجية، يشير إلى أي سلوك للدولة خارج حدودها الجغرافية، ومع ذلك فقد وردت الكثير من تعاريف المفكرين والباحثين لمفهوم السياسة الخارجية، فهناك من يرى أنها «تحدد من خلال أهدافها، فهي توصف من خلال المصالح الوطنية المتوخاة من نشاطاتها في المحيط الدولي، وعلاقتها مع وحدات النظام الدولي». <sup>1</sup>

## 2) التسوية السياسية:

يحمل مصطلح التسوية السياسية معنى محاولة فض النزاع بين طرفين أو أكثر حول القضية محل الخلاف بطرق سلمية، وعادة ما تتم بقبول الأطراف لحل يوقعون عليه ويلتزمون بتنفيذه بناء على اتفاقية محددة. وليس شرطاً أن تكون التسوية السلمية "عادلة" أو حلاً وسطاً، إذ أنها تعكس في كثير من الأحيان موازين القوى وحالات الانتظار والهزيمة والضغط الداخلي والخارجي، والتسوية السياسية ليس حل دائماً، إنما تلجأ القوى المتصارعة لأخذ فسحة من الوقت بانتظار تغير الظروف إلى الأفضل، من أجل فرض تسوية جديدة تعكس تغير موازين القوى <sup>2</sup>.

## 3) الدبلوماسية:

في معناها الشامل هي العملية الكاملة التي تقيم عبرها الدول علاقاتها الخارجية، وهي وسيلة للتعاون، ووسيلة الخصوم لحل النزاعات دون اللجوء إلى القوة فبواسطتها تقوم الدول بحل خلافاتها، أما معناها الضيق فهي تطبيق السياسة الخارجية <sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ( الجزائر: المكتبة الجزائرية، 2005)، ص 104.

<sup>2</sup> عماد الدين محمد أبو جهة، أثر عملية التسوية السياسية على الهوية الفلسطينية، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011)، ص 28.

<sup>3</sup> مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ( الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 203.



#### 4) التفاوض: تعددت تعريفاته ومنها<sup>1</sup>:

- هو عملية المباحثات التي تتم بين طرفين أو أكثر ويهدفان إلى الاتفاق على تغيير الأوضاع.

- أسلوب الاتصال العقلي بين طرفين يستخدمان ما لديهما من مهارات لتبادل الحوار الإقناعي ليلبغا حد الاتفاق على تحقيق مكاسب مشتركة.

#### 5) القوة الناعمة:

عرفها "جوزيف ناي" بأنها: «القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً عن الإرغام، وهي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج والأهداف دون الاضطرار إلى استعمال المفرط للعوامل والوسائل العسكرية والصلبة»<sup>2</sup>.

#### 6) أسلحة الدمار الشامل:

لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه لمصطلح أسلحة الدمار الشامل، غير أن أثر هذا النوع من الأسلحة يشكل العامل الأساسي في تحديد خصائصها الأساسية ويعتبر التدمير الواسع النطاق. والذي يشمل البشر والبيئة وجميع الكائنات على وجه الأرض وهذه أهم سمات هذا السلاح الرهيب<sup>3</sup>.

وهناك ثلاثة أنواع من أسلحة الدمار الشامل:

<sup>1</sup>- أحمد فهمي جلال، مهارات التفاوض (القاهرة: مركز الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية، 2007)، ص 03.

<sup>2</sup>- ندوة فكرية تحت عنوان "القوة الناعمة":

<sup>3</sup>- <http://www.alnaoref-org/book's/contentsinage/book's/Nadwat-fekriya/al-harb-al-naema/page/lesson1.htm>. le 06/11/2015.

<sup>3</sup>- عمر رضا بيومي، نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2000)، ص 25.

### أ. الأسلحة النووية:

تطورت بعد الحرب العالمية الثانية وأدت الأبحاث في هذا المجال إلى صناعة قنابل نووية وأسلحة نووية باستخدام الطاقة الإشعاعية لتحقيق أكبر قدر ممكن من التدمير.

### ب. الأسلحة الكيماوية:

وتتكون من مركبات كيميائية تنتج الدخان ومركبات ذات تأثير حارق أو سام وهي ذات تأثير مباشر على الإنسان.

### ج. الأسلحة البيولوجية:

تشمل البكتيريا المسببة للمرض وهي عبارة عن كائنات صغيرة جدًا تسبب الكثير من الأمراض مثل الطاعون والحمى.

-الفيروسات: هي أصغر الكائنات الحية تسبب الكثير من الأمراض.

-الفطريات: من أصل نباتي ومعقدة التكوين وتسبب التهابات في الرئة<sup>1</sup>.

### 7) الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

هي منظمة بين حكومية تعمل ضمن نظام الأمم المتحدة، يوجد مقرها في فينا وينص نظامها الأساسي الذي دخل حيز التنفيذ في سنة 1957 على تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة وضمان عدم استخدام الأنشطة النووية لأغراض عسكرية، وبموجب معاهدتي منع الانتشار والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية، يتعين على الدول غير النووية قبول التدابير الوقائية التي وضعتها الوكالة لإظهار الوفاء بالتزاماتها بعدم صناعة الأسلحة النووية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- خليل حسين، "أسلحة الدمار الشامل في القانون الدولي"، موقع خاص للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، لبنان، 2009: <http://drkhalilhussin-blogspot.com/2009/01/blog6926.html>. le 01/12/2015 à 14:30h.

<sup>2</sup>-حسن حسن، وآخرون، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي ( الإمارات: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص..43.

## 9- تقسيم الدراسة:

جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول رئيسية، بداية بمقدمة عامة حول الموضوع.

تتاول الفصل الأول من الدراسة تطور الإتحاد الأوروبي من خلال إشارة إلى مراحل تأسيسه بداية من المجموعة الاقتصادية وصولاً إلى الإتحاد الأوروبي وإلى جانب ذلك أبرز مؤسساته وكذا آليات صنع القرار فيه، كما تم التطرق إلى السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة خاصة فيما يتعلق بتطورها وأبرز الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

ويعالج الفصل الثاني من الدراسة الإتحاد الأوروبي في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وذلك من خلال إجراءات الإستراتيجية الأوروبية لمنع الانتشار. إضافة إلى دراسة في سياسة العقوبات الاقتصادية وذلك من خلال ذكر أهم أهدافها وأشكالها.

أما الفصل الثالث فتتاول الإتحاد الأوروبي والملف النووي الإيراني، حيث تم التطرق إلى خلفيات الملف النووي ودوافع إيران لامتلاك السلاح النووي، وكذا الدوافع الإستراتيجية والسياسية والأمنية والاقتصادية وراء اهتمام الإتحاد الأوروبي بتسوية الملف النووي الإيراني وصولاً إلى المفاوضات الأوروبية الإيرانية وكذا العقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران.

وفي الأخير تخلص هذه الدراسة بخاتمة تتضمن مجموعة من الاستنتاجات تتعلق بالموضوع.

# الفصل الأول:

الاتحاد الأوروبي: من  
المجموعة الاقتصادية إلى  
سياسة خارجية وأمنية  
أوروبية مشتركة

**المبحث الأول: تطور الإتحاد الأوروبي.**

**المطلب الأول: نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية.**

**المطلب الثاني: تأسيس الإتحاد الأوروبي.**

**المبحث الثاني: مؤسسات وصنع القرار في الإتحاد الأوروبي.**

**المطلب الأول: مؤسسات الإتحاد الأوروبي.**

**المطلب الثاني: آليات صنع القرار في الإتحاد الأوروبي.**

**المبحث الثالث: السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة.**

**المطلب الأول: تطور السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة.**

**المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة.**

يعد الإتحاد الأوروبي من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم، كما أنه قوة عالمية بحيث يحتل المراتب الأولى والثانية عالمياً في معظم المنتجات والصناعات إضافة إلى كونه قوة تجارية، حيث حقق فائضاً كبيراً في ميزانه التجاري. كذلك يعتبر كفاعل في العلاقات الدولية حيث يحاول أن يحافظ على مكانته ومصالحه في مناطق عديدة من العالم.

ومن خلال هذا الفصل الذي ينقسم إلى ثلاثة مباحث سيتم عرض مختلف المراحل التي مر بها الإتحاد الأوروبي منذ نشأته وكذلك المؤسسات التي تقوم باتخاذ القرارات الخاصة به وعن كيفية صناعة القرار داخل الإتحاد الذي وصل إلى تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة.

## المبحث الأول: تطور الإتحاد الأوروبي

مر الإتحاد الأوروبي بعدة مراحل لكي ينجح تكامله الاقتصادي ويصبح مثال ناجح على المستوى العالمي، وذلك انطلاقاً من مجموعة اقتصادية وصولاً إلى الإتحاد الموحد فمن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مراحل تطور وتأسيس الإتحاد الأوروبي.

### المطلب الأول: نشأة المجموعة الاقتصادية.

لم تستطع الدعوات السابقة إلى توحيد أوروبا وتحقيق تقدم أمام تماسك معظم الحكومات الصارم بقدرسية السياسية القومية، إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية والانهيار والدمار الاقتصادي بدأ النظر إلى التعاون والوحدة كشرط أولي للنمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

وبالتالي أنشئت المجموعات الاقتصادية لتسهيل عملية توحيد أوروبا التي تهدف إلى توحيد دول القارة تدريجياً وذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من القرارات<sup>2</sup>.

ومن هنا بدأ مسار الجماعات الاقتصادية التي تهدف إلى التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء أو الدول الأوروبية.

#### أولاً: جماعة الفحم والصلب.

في ماي 1950 وضع كل من "جان مونييه" و"روبيرت شومان" خطة لإقامة سوق مشتركة للفحم والصلب الفرنسية الألمانية، كما دعت بلدان أخرى للمشاركة في هذا السوق، وفي 18 أبريل 1951، أنشأت فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرغ، المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، التي كانت تهدف إلى وضع صناعة الفحم والحديد والصلب تحت

<sup>1</sup>- سهير محمد السيد، محمد محمد البناء، الاتجاهات الحديثة في السياسات (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005) ص. 269.

<sup>2</sup>- محمد المجذوب، التنظيم الدولي (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007)، ص. 544.

سىطرة سلطة عليا فوق قومية، تشمل سلطاتها تحديد الحصص الإنتاجية لكل البلدان الأعضاء وتمويل مشاريع إعادة تدريب العمال ووضع بعض القواعد لمنع المنافسة غير العادية كما شملت الأحكام إنشاء مجلس وزراء ومنحت له سلطة اتخاذ بعض القرارات الكبرى، بالإضافة إلى جمعية برلمانية ومحكمة عدل أوروبية لضمان الامتثال لأحكام المعاهدة، فإنشاء هذه المجموعة لم يكن هدفا، بل أيضا خطوة أولى في عملية طويلة لزيادة التكامل الاقتصادي والسياسي<sup>1</sup>.

كما تهدف هذه السوق المشتركة في الفحم والصلب إلى إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات والتخلص من القيود التجارية وتطوير سياسات مشتركة لصناعة هذه المادة<sup>2</sup>.

وعموما فإن هذه الجماعة سعت إلى إنجاز الأهداف الاقتصادية التي سطرته وهذا ما ظهر في المراحل التي جاءت بعد هذه المعاهدة.

### **ثانيا: الجماعة الاقتصادية الأوروبية.**

تم الاتفاق في 25 مارس 1957 بين كل من ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وهولندا، بلجيكا ولوكسمبورغ، على مشروع الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وذلك بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة على المدى الطويل، بحيث تم المصادقة عليها من طرف برلمانات دول الأعضاء وأصبحت سارية المفعول ابتداء من 1 جانفي 1958<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - سهير محمد السيد، محمد محمد البنا، مرجع سابق، ص.270.

<sup>2</sup> - عبد الرؤوف هاشم بسيوني، المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية، لاتحاد الأوروبي ( مصر: دار الفكر الجامعي، ط 1، 2007)، ص.19.

<sup>3</sup> - حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998) ص.149.



وكان الهدف من إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو السوق المشتركة الأوروبية إيجاد سوق للتجارة داخل الدول الأعضاء في هذه الكتلة الاقتصادية الجديدة عن طريق التدقيق التدريجي للرسوم الجمركية على الواردات والصادرات، وحصص الإنتاج في هذه الدول، فالسوق الأوروبية المشتركة كانت ابعء من أن تكون مجرد إتحاد جمركي بين الدول الأوروبية وإنما تعدت ذلك إلى العمل على ضمان حرية انتقال عنصر العمل ورأس المال عبر حدود هذه الدول وإيجاد سياسات مشتركة في أمور النقل والتجارة الخارجية والزراعة<sup>1</sup>.

كذلك هناك أهداف أخرى سعت هذه الجماعة لتحقيقها والتي نصت عليها المادة الثالثة من معاهدة روما وتتمثل فيما يلي<sup>2</sup>:

- حرية حركة الأفراد والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء.
  - إنشاء تعريف جمركية مشتركة.
  - إنشاء صندوق اجتماعي لتحسين فرص التوظيف، والمساهمة في رفع مستوى المعيشة.
  - عقد اتفاقيات ارتباط مع الدول الأخرى بهدف زيادة التجارة وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة.
  - التقريب بين قوانين الدول الأعضاء لضمان عمل السوق المشتركة.
  - إنشاء بنك استثماري أوروبي لتسهيل التوسع الاقتصادي للجماعة.
- كما وقعت كذلك في نفس المعاهدة (معاهدة روما 25 مارس، 1957) على إنشاء "الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية" التي دخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 1958، والتي أعضائها هم نفس أعضاء السوق الأوروبية المشتركة وكان هدفها يتمثل في:

---

<sup>1</sup> - عبد الرؤوف هاشم بسيوني، مرجع سابق، ص ص 21-22.  
<sup>2</sup> - محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص.25.

- تمويل وتطوير الطاقة النووية واستخدامها في الصناعة (الكهرباء).
  - تشجيع البحوث وتدريب العلماء والفنيين في مجال الذرة.
  - إقامة منشآت ذرية (مفاعلات) مشتركة إن دعت الضرورة.
  - مسؤولية الجماعة فيما يخص وضع القوانين والإجراءات المنظمة للصناعات الذرية.
- في جانفي 1959 قامت الجماعة بوضع سوق مشتركة للمواد النووية، كما تعهدت بضمان حصول الأعضاء على هذه المواد دون التفرقة وكذلك حرية انتقال العمال ورأس المال في نطاقها، ووضع مشروع تأمين عام للجماعة لحمايتها من الأخطار الذرية<sup>1</sup>.

### **المطلب الثاني: تأسيس الإتحاد الأوروبي**

هناك مجموعة من الاتفاقيات عُقدت بين دول أعضاء الاتحاد الأوروبي والتي كانت تهدف إلى توسيع مجالات التعاون فيما بينهما على المستوى الاقتصادي والسياسي، لذا سيتم عرضها في هذا المطلب.

#### **أولاً: القانون الأوروبي الموحد.**

بعدما أقرت دول الأعضاء في الجماعة الأوروبية إجراء تغييرات، وقعت على القانون الأوروبي الموحد في فيفري سنة 1986، ودخل حيز النفاذ في 1 جويلية 1987، ووفقاً له تم تحديد تعديلات لمعاهدات الجماعة الأوروبية الثلاث وكان أهم ما جاء به هذا القانون هو مبدأ إقرار إمكانية وجود تعاون سياسي أوروبي، كما أقر هذا القانون مبدأ الإجراءات الجديدة

<sup>1</sup>- بحث تحت عنوان "اتفاقية ماستريخت في الوحدة الأوروبية":

للتعاون الذي يمنح للبرلمان الأوروبي صلاحيات أوسع فيما يتعلق بالعملية التشريعية الخاصة بالجماعة<sup>1</sup>.

ولقد اهتم هذا الاتفاق بثلاثة ميادين أساسية:

#### **أ) استكمال بناء مقومات السوق الداخلية الأوروبية:**

تهدف إلى تحقيق سوق داخلية كبرى والذي تم الإعلان عنها في سنة 1986.

#### **ب) إصلاح السياسات المتبعة:**

هي سياسات تم إتباعها من طرف الدول الأعضاء في مختلف المجالات الاجتماعية والبيئية والنقدية.

#### **ج) الإصلاحات التأسيسية:**

تهدف إلى إقامة سوق أوروبية داخلية موحدة حرص الاتفاق الأوروبي على إدخال تعديلات ضرورية على سير المؤسسات الأوروبية والتي سوف تعتمد على أغلبية معينة لاتخاذ قراراتها<sup>2</sup>.

#### **ثانيا: معاهدة ماستريخت وبناء الإتحاد الأوروبي.**

عقدت في 7 فيفري 1992 معاهدة ماستريخت التي بموجبها تحولت "الجماعة الأوروبية" إلى الإتحاد الأوروبي، حيث سطرت ثلاث دعامات أساسية، الدعامة الأولى، بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة، والثانية الشؤون الداخلية والعدالة، والثالثة الجماعة

---

<sup>1</sup> - بيسيوني، مرجع سابق، ص 25.

<sup>2</sup> - أنس المرزوقي، مقالة تحت عنوان: "مراحل بناء الإتحاد الأوروبي"، دراسات وأبحاث قانونية:

-www.ahewar.org/debat/show-art-asp ? aid :395593 le 05/11/2015 à 20 :33.

الاقتصادية الأوروبية، ورغم أن هذه الاتفاقية ركزت على الجوانب الاقتصادية والداخلية للإتحاد، إلا أنها نصت على قيام سياسة خارجية وأمنية مشتركة تشمل كافة القضايا المتعلقة بأمن الإتحاد الأوروبي<sup>1</sup>.

فعلى الصعيد الاقتصادي تم الاتفاق على ما يلي:

- إنشاء منطقة تجارية أوروبية حرة وتشجيع التجارة بين الدول الموقعة على المعاهدة.
  - إنشاء بنك موحد للتمويل والاستثمار والتنمية.
  - التوجه نحو توحيد العملة النقدية المستخدمة في الدول الأعضاء.
  - إزالة القيود التجارية كضرائب الاستيراد ونظام الحصص.
- أما على مستوى الوحدة السياسية الأوروبية، اهتمت المعاهدة بالمستويين الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الداخلي اهتمت المعاهدة بالتعاون الأوروبي من خلال السياسة الاجتماعية والتطور التكنولوجي والبيئة والمواصلات والأمن والقضاء وحرية تنقل الأفراد<sup>2</sup>.
- أما على المستوى الخارجي، فقد ركز الجزء الخامس من هذه المعاهدة على قضايا السياسة الخارجية والأمنية ومنها:

- صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للإتحاد الأوروبي.
- صيانة استقلال الإتحاد والدفاع عنه وعن حدوده الخارجية.
- حفظ الأمن والسلام الدوليين حسب ميثاق الأمم المتحدة.
- تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

<sup>1</sup>- زينة سعدي، فتحة صدقي، الأمن الأوروبي من حلف شمال الأطلسي إلى السياسة الخارجية والأمنية مشتركة، مذكرة لليسانس غير منشورة ( جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق، 2008-2009)، ص ص 76-77.

<sup>2</sup>- أحمد سعيد نوفل، "الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع والتحديات".

-تعزىز التعاون الدولى خاصة مع دول الجوار<sup>1</sup>.

ما يملز هذه المعاهدة هو نقلها للسوق المشتركة إلى سوق موحدة على النطاق الاقتصادى ككل وأقامت نوع من الإتحاد الكونفدرالى بىن الدول الأعضاء تحت اسم "الإتحاد الأوروبى" لذلك تعتبر نقطة تحول من خلال المبادئ التى طرحتها والتى تعتبر بمثابة دستور عمل للإتحاد الأوروبى<sup>2</sup>.

وبهذا يمكن القول أن بعد معاهدة ماستريخت دخل الإتحاد الأوروبى مرحلة جديدة وسطر أهداف وإستراتيجيات مستقبلية تدخل فى إطار السياسة الخارجية والأمنية الأوربية المشتركة.

**ثالثا: معاهدة أمستردام.**

قامت الدول الأعضاء فى الإتحاد الأوروبى بالتوقيع على معاهدة أمستردام فى 2 أكتوبر 1997 ودخلت حىز النفاذ فى 1 ماي 1999، يهدف هذا الاتفاق إلى وضع أسس إتحاد موسع بىن الشعوب الأوربية وذلك بإعطاء الجماعة الأوربية مسؤوليات جديدة، واستعمال مبدأ الأغلبية فيما يخص بعض القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك، بحيث حددت هذه المعاهدة أهدافها فيما يلى:

-التعاون على مستوى السياسة الخارجية والأمن.

-إدماج السياسات الاجتماعية المتعلقة بظروف العمل فى المعاهدة.

-تشجيع مشاركة البرلمانات الوطنية فى أعمال الإتحاد.

-إنشاء منظمة الحرية والأمن والعدالة.

<sup>1</sup>-محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 132.

<sup>2</sup>-لبنى جديد، السوق الأوربية المشتركة والسوق العربية المشتركة (تشابه المقدمات واختلاف النتائج) ، مذكرة ماجستير غير منشورة ( جامعة تشرين: كلية الاقتصاد، قسم التخطيط، 2004)، ص 25.

- حماية الحقوق الأساسية ومحاربة التمييز بأنواعه<sup>1</sup>.

**رابعاً: معاهدة نيس.**

هى خطوة مهمة نحو توسيع الإتحاد الأوروبي أمام دول أوروبا الشرقية والوسطى والمتوسطة والبلطيقية، تم التوقيع عليها في 26 فيفري 2001 بحيث تستجيب هذه المعاهدة لعدة قضايا متعلقة بسير الإتحاد الأوروبي الموسع، فبعد المفاوضات بين الدول الأعضاء تم التوصل إلى اتفاق حول القضايا المؤسسية المرتبطة بما يلي:

- توزيع جديد للمقاعد داخل البرلمان الأوروبي.

- التصويت بالأغلبية الموصوفة داخل مجلس الوزراء.

- زيادة أعضاء اللجنة الأوروبية<sup>2</sup>.

**خامساً: الدستور الأوروبي.**

شكل الدستور الأوروبي خطوة مكملة لما جاء في اتفاق نيس حول مستقبل الإتحاد الأوروبي، حيث طرحت قمة "الركن" مسألة إعادة ترتيب الاتفاقيات الأوروبية والتوصل إلى إعداد مشروع اتفاق حول الدستور الأوروبي، والذي وافقت عليه جميع الدول الأعضاء في 13 جوان 2003. وقد تم تقديم نص الدستور خلال اجتماع المجلس الأوروبي في 20 جوان 2003 ودخل حيز التنفيذ مع قمة روما بتاريخ 29 أكتوبر 2004 ليحل بذلك الدستور الأوروبي محل مجموع الاتفاقيات الأوروبية، ومن أهم مستجداته:

- تسهيل التصويت بالأغلبية الموصوفة داخل مجلس الوزراء.

<sup>1</sup>- أخصاص خليد، نظام التسوية في الإتحاد الأوروبي، شهادة دكتوراه غير منشورة (جامعة محمد الخامس: كلية الحقوق 2004-2005)، ص. 16.

<sup>2</sup>- عبد العزيز صدوق وآخرون، "بناء الإتحاد الأوروبي، النشأة، تاريخ ومؤسسات" مركز رشيل كوري الفلسطيني، 2004: 25. [-kachelcenter.ps/news-ph-p?action:viewfid:13154 le05/11/2015 a 19 :25.](http://kachelcenter.ps/news-ph-p?action:viewfid:13154%20le05/11/2015%20a%2019)

- سيكون للبرلمان الأوروبي نفس سلطات مجلس الوزراء في مجال التشريع والميزانية.
- تفعيل السلطة التنفيذية الممثلة في اللجنة الأوروبية.
- خلق منصب جديد لوزير خارجية الإتحاد الأوروبي.
- إرساء ميثاق الحقوق الأساسية "الحقوق المدنية الاجتماعية"<sup>1</sup>.

بالرغم من أن الدستور الأوروبي وُضِعَ لكي يحل محل الاتفاقيات الأوروبية وطرح مجموعة من المستجدات والمناصب داخل الإتحاد، إلا أنه إلى حدّ اليوم لا يزال مجرد مشروع لم يتم تطبيقه على أرض الواقع.

من خلال المسيرة التي مر بها الإتحاد الأوروبي عرف اتفاقيات عديدة، أدت إلى بروزه كأحد أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم، ففي بدايته كان يتكون فقط من 6 دول أوروبية لكن توسع وأصبح اليوم يضم 28 دولة.

## **المبحث الثاني: مؤسسات وصنع القرار في الإتحاد الأوروبي**

إنّ ضمان استمرار نجاح الإتحاد الأوروبي مرتبط بتقوية بنائه المؤسساتي، لهذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم وأبرز مؤسسات الإتحاد باعتبار هذا الأخير كيان دولي ذو شخصية قانونية مستقلة، إذ تقوم هذه المؤسسات بتقوية وتعزيز بنية الإتحاد، كذلك إبراز آليات صنع القرار في الإتحاد.

### **المطلب الأول: مؤسسات الإتحاد الأوروبي.**

يشكل الإتحاد الأوروبي بوضعه الراهن نظاما فريدا لم يسبق له مثيل من خلال عدة مؤسسات، تعمل من أجل تشكيل وتقوية بنية النظام الأوروبي، فهناك مؤسسات رئيسية

<sup>1</sup>- أخصاص خليلد، مرجع سابق ، ص . 18 .

كالبرلمان والمجلس الأوروبي بالإضافة إلى المفوضية، ومؤسسات ثانوية كالمحكمتين الابتدائية ومحكمة العدل الأوروبية.

أولاً: المؤسسات الرئيسية في الاتحاد الأوروبي.

### 1- البرلمان الأوروبي:

يعتبر البرلمان الأوروبي من أبرز المؤسسات والهيئات التشريعية في الاتحاد الأوروبي وهو الهيئة التمثيلية التي تعبّر عن إرادة الشعوب الأوروبية حيث ينتخب أعضاء البرلمان بالاقتراع المباشر، ويعتبر هذا الأخير المؤسسة الوحيدة التابعة للاتحاد الأوروبي، التي تجتمع وتجري مناقشتها علنياً، ولا يجلس النواب في قاعة البرلمان وفقاً لتقسيم وفود الدول، وإنما في مجموعات مقسمين وفقاً لانتماء تضم السياسة الحزبية، ويوجد الآن سبع هيئات برلمانية وبعض الأعضاء المستقلين، كما أنّ للبرلمان رئيس يتولى ويدر شؤونه إذ تتواجد ثلاث مقرات للبرلمان في كلّ من ستراسبورغ بفرنسا وبروكسل في بلجيكا ولوكسمبورغ<sup>1</sup>.

ويقوم البرلمان الأوروبي بثلاث مهام رئيسية تتمثل في:

- مشاركة المجلس الأوروبي قوة التشريع إذ يتشارك كل من المجلس والبرلمان مهمة مراقبة الهيئات الأوروبية الأخرى وبالتحديد المفوضية، وله حق مرافقة أو رفض تشريح المفوض وكذا حق نقد المفوضية ككل في حال عدم قيامها بمهامها المناطة لها.

<sup>1</sup> - أنور محمد فرج، "السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط، إعلان برشلونة نموذجاً"، دراسات دولية، ع 39، ص ص. 77، 78.



- كما يملك البرلمان الأوروبي بعض الصلاحيات التشريعية إذ يعد الجهاز الرقابي والاستشاري في الاتحاد الأوروبي، فضلا عن ذلك يعمل البرلمان الأوروبي في فرنسا وبلجيكا ولوكسمبورغ، حيث يعقد الجلسات التخطيطية الشهرية للبرلمان، ويتم عقد اجتماعات اللجان البرلمانية وأية جلسات تخطيطية أخرى في بروكسل (بلجيكا) في حين يعتبر مركز البرلمان في لوكسمبورغ<sup>1</sup>.

## **2- المجلس الأوروبي:**

يعتبر المجلس الأوروبي من أبرز مؤسسات الاتحاد الأوروبي، حيث يتكوّن من رؤساء ووزراء الدول الأعضاء إضافة إلى رئيس المجلس الأوروبي، إذ يجتمع المجلس الأوروبي ثلاث أو أربع مرّات كل عام ويتخذ القرارات التي تتطلب حسما<sup>2</sup>.

وحسب ما أقرته اتفاقية لشبونة يترأس المجلس رئيس الاتحاد والذي يتم اختياره من قبل زعماء البلدان الأعضاء لولاية تدوم سنتين ونصف سنة.

وتتمثل صلاحيات المجلس أساسا في التعبير عن الموقف الأوروبي المشترك في قضايا السياسة الخارجية وتحقيق الأمن المشترك لدول الاتحاد الأوروبي.

ولقد عزّزت معاهدة لشبونة دور المجلس كصانع أساسي للسياسة الخارجية والأمنية وساعدت في تمكينه من خلال مختلف وسائل الدعم، كما تعاضم هذا الدور في اتفاقية لشبونة الجديدة حيث جاء في المادة 13:

<sup>1</sup> - "الاتحاد الأوروبي الهيئات والآليات"، دورة تدريبية حول آليات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي للحماية وإدارة وتنظيم حملات المناصرة 2006، ص ص 32، 33.

<sup>2</sup> - جون بيدر وسايمون أشروودن ، مقدمة قصيرة جدا للإتحاد الأوروبي ( مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2015)، ص. 42.

- يحدد المجلس الأوروبي المصالح الإستراتيجية والأهداف ويقرّر التوجهات العامة في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بما فيها الأمور المتعلقة بالقرارات الدفاعية.

- في ظلّ بعض التطورات الدولية يدعو رئيس المجلس الانعقاد استثنائيا في سبيل تحديد الخطوط الإستراتيجية لسياسة الاتحاد<sup>1</sup>.

### **3- المفوضية الأوروبية:**

إنّ المفوضية الأوروبية هي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي وهي المسؤولة عن إعداد عمل المجلس وتنفيذ المهام المخولة لها من المجلس أو المقررة لها في المعاهدات الأوروبية<sup>2</sup>.

وحسب معاهدة الاتحاد فإن تعيين رئيس المفوضية هو من اختصاص البرلمان الأوروبي وبقرار يتخذ بالأغلبية، ففي حالة الموافقة عليه يصبح المرشح الحائز على ثقة البرلمان رئيسا للمفوضية الأوروبية، ويقوم بدورة تعيين المفوضين الثلاث عشرة الآخرين وتمارس المفوضية في الاتحاد الأوروبي وظائف وصلاحيات أساسية تتمثل في:

• **طحة سفيط:** فهي المخطط والمبادر بإعداد كافة المقترحات اللازمة للمحافظة على قوة

الدفع في حركة التكامل الأوروبي، والعمل على تطويرها.

• **طحة عىد:** فالمفوضية هي المسؤولة عن تنفيذ كل ما يصدر من قرارات باعتبارها جهاز

رئيسي تنفيذي في الاتحاد.

<sup>1</sup>- حسين طلال مقلد، "محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية، م 25، 1ع 2009، ص ص 627-628.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 633.

## طلب شكوى لآهك: لمدى لآة حنج لآه نهای ك و زیز ب خ نجي ب هآ لهي ب آه نهلي ب لسة نقب

• **طلب التمتع بروك نقاب:** فهي الحارس والضامن لتنفيذ أحكام معاهدات الاتحاد، فلها حق إحالة ومتابعة المخالفات المتعلقة بالتزام الشركات الأوروبية بالقوانين، وكذا وفاء حكومات الدول الأعضاء بتعهداتها.

• **طبعة لوك:** تعتبر المفوضية الجهة الممثلة للاتحاد الأوروبي والناطقة باسمه فيما يخص المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن، وكذا لها حق تمثيل الاتحاد في المفاوضات الاقتصادية والتجارية<sup>1</sup>.

يعدّ المجلس من أهم الأجهزة الإدارية في الاتحاد الأوروبي، فهو الإطار الذي يجتمع فيه وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد، وعضوية هذا المجلس متغيرة حسب الموضوع محل البحث فإذا كان الموضوع يتعلّق بالزراعة اجتمع وزراء الزراعة، وفي حالة الميزانية يجتمع وزراء المالية، أمّا وزراء الخارجية فيجتمعون بوضع خاص ويجتمعون مرّة على الأقل شهريا بالإضافة إلى مناقشة المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية، فإنّهم يقومون أيضا بعملية التنسيق العام لاجتماعات الوزراء في القطاعات الأخرى، ويعقد المجلس ما بين 80 إلى 90 اجتماعا في العام، وعادة ما يكون أكثر من اجتماع في الوقت نفسه<sup>2</sup>.

يعقد المجلس اجتماعاته في بروكسل ويضم المجلس مؤسستين رئيسيتين على

المستوى الوزاري:

أولا: مجلس الشؤون العامة: والذي يجتمع على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء ويقوم بتنسيق السياسات الخارجية للدول الأعضاء.

<sup>1</sup> - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط 1، 2004)، ص 200-201.

<sup>2</sup> - Dick Leonard, Pocket guide to the European Community, with foreword by Roy Jenkins (osford, UK, New York : 13 Blackwell, London : Economic Publication, 1988), pp 38-39.

ثانيا: المجالس المتخصصة: تجتمع على مستوى الوزراء الفنيين، ومن أهمها: مجلس وزراء المالية ومجلس وزراء الزراعة، وتتولى مجالات محدّدة مثل السياسات المالية أو الزراعية<sup>1</sup>.

ويعتبر المجلس المؤسسة الرئيسية التي تعبّر فيها كلّ دولة عن مصالحها الخاصة وتعمل على مواءمة مصالح الاتحاد ككل معها، وتقوم كلّ دولة بفرض وجهة نظرها عن طريق الوزير المختص، أو من خلال ما يعرف بلجنة الممثلين الدائمين وتضم هذه اللجنة وفوداً من الدول الأعضاء مكوّنة من دبلوماسيين وخبراء من الوزارات المختلفة ويرأسها ممثل دائم بدرجة سفير، ويجتمع الممثلون الدائمون مرّة واحدة أسبوعياً على الأقل، يقومون بمناقشة المسائل التي ستعرض على المجلس الوزاري<sup>2</sup>.

ثانيا: المؤسسات الثانوية.

### 1- محكمة العدل الأوروبية:

تتكون محكمة العدل الأوروبية من خمسة عشرة قاضياً تعيّنهم حكومات الدول الأعضاء بعد التفاهم والتشاور فيما بينها، ولا يجوز للقاضي الجمع بين صفته كقاض وبين أي منصب سياسي أو إداري أثناء فترة عمله بالمحكمة، ويعيّن القضاة لمدة ست سنوات قابلة للتجديد، كما يمكن للقاضي تقديم استقالته إذ لا يوجد سن معيّن للتقاعد وتتمثل المهمة الرئيسية والأولى للمحكمة في ضمان تفسير المعاهدات الأوروبية والسهر على حسن سيرها وتطبيقها وفقاً للقانون المنصوص عليه<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص ص. 76-77.

<sup>2</sup>- Clive Archer and Fiona Butler, 'The European Community: Structure and Process', (New York: st, Martin's Press, 1992).p30

<sup>3</sup>- ببيوني، مرجع سابق، ص ص. 43-44.

## **2- المحكمة الابتدائية:**

لقد تم إنشاء هذه المحكمة بهدف تخفيف العبء الملقى على عاتق محكمة العدل بمعنى تقسيم وتشارك المهام فيما بينها، إذ يجوز استئناف أحكام المحكمة الابتدائية أمام محكمة العدل الأوروبية<sup>1</sup>.

## **3- البنك المركزي الأوروبي:**

يعتبر البنك المركزي الأوروبي الهيئة التنفيذية لنظام المصارف المركزية الأوروبية للدول الأعضاء حيث تقوم باتخاذ وتطبيق القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية وكذلك الإشراف على تقديم قروض ومساعدات لتمويل عدد من سياسات الاتحاد<sup>2</sup>.

## **4- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:**

يمثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إتحادا من اتحادات الصناعة وغرف التجارة للدول الأعضاء، وتقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بدور استشاري حيث تحدّد معاهدة روما عدد من المسائل تتطلب قيام المجلس الوزاري والمفوضية باستشارة اللجنة قبل إصدار تشريعات بشأنها، ولكن رأي اللجنة غير ملزم لأي من المجلس أو المفوضية. وإذا كان البرلمان يعتبر إطار لتمثيل الشعوب الأوروبية ككل، فإن اللجنة تعتبر إطارا لتمثيل المصالح في دول الاتحاد الأوروبي حيث تنقسم عضوية اللجنة إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

- المجموعة الأولى: تمثل أصحاب الأعمال.
- المجموعة الثانية: تمثل العمال.

<sup>1</sup> - بسيوني، مرجع سابق، ص 45.

<sup>2</sup> - موقع من ويكيبيديا، 8. http : www.Fille ///C /Users/Man/Dekstop.html

- المجموعة الثالثة: تمثل مصالح جماعات مختلفة منها المستهلكون والمزارعون والأكاديميون.

## 5- لجنة الأقاليم:

أنشأتها معاهدة الاتحاد الأوروبي، وهي مكونة من ممثلين للأقاليم والسلطات المحلية في الدول الأعضاء، ويجب على المجلس الوزاري والمفوضية استشارتها في عدد من المجالات وهي: التعليم والثقافة، والصحة العامة، والتماسك الاجتماعي، والقواعد المتعلقة بصناديق التمويل الهيكلية والقواعد التنفيذية المتعلقة بالصندوق الإقليمي، ولكن رأيها لا يعد رأياً استشارياً قد لا تأخذ به مؤسسات الاتحاد الأخرى<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني: آليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي.

إنّ المشاركة في اتخاذ صنع القرار من أبرز ما يميّز الهيكل التنظيمي المؤسسي للاتحاد الأوروبي، حيث تشارك المؤسسات الرئيسية للاتحاد في صناعة القرار الأوروبي. ويعتبر المجلس الأوروبي أعلى هيئة في مستويات صنع القرار الأوروبي في غالباً ما يتخذ المجلس الأوروبي قرارات ملزمة أو إصدار توجيهات وسياسات وبرامج عامة ونصرويت عما يصدر عنه باعتبار مرجعيته مؤسساتية عليا تحال إليها كافة المشكلات التي يستعصي حلّها على المؤسسات الأخرى<sup>2</sup>.

غير أنّ اتساع نطاق العضوية في الاتحاد الأوروبي أدّى إلى صعوبة استمرار وتنشيط عجلة التكامل الأوروبي، مما أدى إلى إدخال تعديلات عديدة على عملية صنع

<sup>1</sup> - بسيوني، مرجع سابق، ص 55.

<sup>2</sup> - نافعة، مرجع سابق، ص ص. 190، 196.

القرار في المجلس مما يستلزم وجود ثلاث أنماط مختلفة لعملية اتخاذ القرار في المجلس الأوروبي:

- **أهلا:** هناك نوع من القرارات تتخذ بالأغلبية البسيطة ووفقا لمبدأ المساواة.

- **تهل:** قرارات تتطلب أغلبية خاصة باختلاف قوة الدولة.

- **كهل:** قرارات تتطلب الإجماع<sup>1</sup>.

إضافة إلى الدور الفعال الذي تلعبه المفوضية الأوروبية في صنع واتخاذ القرارات في الإتحاد الأوروبي باعتبارها المؤسسة الفعلية والرئيسية في عملية صنع القرار.

حيث تعدّ المفوضية الهيئة السياسية المستقلة في الإتحاد الأوروبي من خلال وضع مقترحات للقوانين في الإتحاد وعرضها على البرلمان والمجلس الأوروبي، بالإضافة إلى إدارة وتنفيذ سياسات الإتحاد الأوروبي، وتعمل على تنفيذ وتطبيق القانون الأوروبي بالتشارك مع محكمة العدل الأوروبية، كما تقوم بتمثيل الإتحاد الأوروبي على المستوى الدولي كمفاوضات واتفاقيات الشراكة بين الدول والإتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

لقد حرصت حركة الوحدة الأوروبية منذ بداية انطلاقها على أن يتضمن الإتحاد هيئة تمثيلية تعبّر عن إرادة الشعوب الأوروبية وتجسد استمرار دعم وتأييد هذه الشعوب لفكرة الوحدة وتضمن مشاركتها في عملية صنع القرار الأوروبي، حيث كانت مهام ووظائف البرلمان استشارية، لكن منذ صدور القانون الأوروبي الموحد أصبح للبرلمان ثلاث صلاحيات رئيسية وتتمثل في إدخال تعديلات على مشروعات القوانين المقترحة وحق الاعتراض وكذلك إصدار آراء وقوانين تتعلق بالمصادقة على معاهدات الانضمام أو

<sup>1</sup>- "الإتحاد الأوروبي، الهيئات والآليات"، مرجع سابق، ص ص 39-40.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص ص. 46، 48.

المشاركة، ولقد أضافت معاهدة ماستريخت سلطة رابعة، وهي سلطة المشاركة في اتخاذ وصنع القرار الأوروبي<sup>1</sup>.

إنّ صنع القرار في الاتحاد الأوروبي يتم بالتشارك بين ثلاث مؤسسات رئيسية في الاتحاد الأوروبي والمتمثلة في المجلس الأوروبي والبرلمان والمفوضية الأوروبية حيث يقوم كلّ من المجلس والبرلمان الأوروبي بتشريع القوانين والمفوضية تنفذ قرارات البرلمان والمجلس، وهذا الأخير يأخذ الموافقة على القرارات من البرلمان الذي يملك الحق في الرفض أو القبول.

### **المبحث الثالث: السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة.**

إنّ نجاح التكامل الأوروبي في المجال الاقتصادي كان دافعا من أجل بناء سياسة خارجية وأمنية وأوروبية مشتركة تعزز نفوذ الاتحاد الأوروبي سياسياً لضمان قوته الاقتصادية. ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مراحل أو تطور السياسة الخارجية الأمنية والأوروبية المشتركة، والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

### **المطلب الأول: تطور السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة.**

مرت عملية تطور السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي بعدة مراحل وتتمثل في:

**أولاً:** محاولة تأسيس مجموعة الدفاع الأوروبي والتي جمعت كل من:

فرنسا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ، إيطاليا، وألمانيا، إلا أنها فشلت سنة 1954 لأن فرنسا رفضتها باعتبارها تمس السيادة القومية الفرنسية.

<sup>1</sup> - نافعة، مرجع سابق، ص 207.



**ثانيا:** اتفاق وزراء خارجية الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الأوروبية في نوفمبر 1970 على ما يسمى "بالتعاون السياسي الأوروبي" وذلك من أجل تنسيق وتبادل المعلومات فيما بين سياسات دولهم الخارجية<sup>1</sup>.

**ثالثا:** معاهدة ماستريخت الموقعة في 1992 والتي دخلت حيز التنفيذ في 1993.

حيث ظهر مصطلح السياسة الخارجية والدفاع المشترك، بعد إبرام هذه المعاهدة التي كانت منشئة للإتحاد الأوروبي، حيث تم تحديد أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل الإتحاد على مستويين إما "موقف موحد" أو "عمل مشترك" ويكون ملزما للدول الأعضاء، وذلك في العلاقات الخارجية والمشاكل التي تكون فيها المصالح المشتركة لدول الأعضاء، وذلك مع ضمان وحدة سياسات ومواقف الدول خاصة في المنظمات الدولية التي لا تشترك فيها كل الدول في عضويتها مثل: مجلس الأمن<sup>2</sup>.

**رابعا:** إعلان سانت مالو في ديسمبر 1998، وهو خطوة لتطوير السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة، حيث جاء هذا الإعلان "من أجل أن يتخذ الإتحاد الأوروبي قرارات ويوافق على العمل العسكري في حال عدم تحرك الناتو، فإن الإتحاد يجب أن يكون له هياكل ملائمة وقدرة على تحليل المواقف ومصادر الاستخبارات والتخطيط الإستراتيجي، حيث تكمن أهمية هذا القرار كونه يمكن الإتحاد من التدخل العسكري دون العودة للناتو<sup>3</sup>.

**خامسا:** اجتماع مجلس أوروبا في جوان 1999، حيث تم إنشاء السياسة الأمنية والسياسة الدفاعية، واعتبارها كجزء من السياسة الخارجية.

<sup>1</sup> - مقلد، مرجع سابق، ص. 622.

<sup>2</sup> - هشام عفيفي، الإتحاد الأوروبي ( القاهرة: منشورات الغالي، 1995)، ص. 24.

<sup>3</sup> - عماد جاد، "الإتحاد الأوروبي، تطور التجربة"، السياسة الدولية، م 40، ع 161، 2005، ص. 220.

## **طلب شكوى لآهك: لملأة حنج لآهناى كى و زىز ب حنجى بآللى بآهناى ب لسة نقب**

وبالتالى وضع الإطار المؤسسى للسلاسة الدفاعلة والأمنية المشتركة وكان موضع تنفيذها من بلىن 1999 و 2000.

**سادساً:** قمة هلسنكى من 10 إلى 11 دلسمبر 1999، حىث تم الاتفاق على إنشاء قوة عسكرية أوروبلة قادرة على حفظ السلم وعمليات إدارة الأزمات.

**سابعاً:** قمة نلس من 8 إلى 9 دلسمبر 2000، وضعت الأسس العمللة لنواة قوة عسكرية أوروبلة من جهة وإقامة لجنة سلساسلة وأمنية، وتضم المنلوبلىن الدائملن ولجنة عسكرية تضم رؤساء أركان الجيش.

**ثامناً:** معاهدة لشبوننة والسلساسة الخارجللة فى دلسمبر 2007، اللل تم فىها استحداث مناصب كمنصب رؤلس الإتحاد، وكذا مجموعة من القرارات تتعلق بتشكلىل وصنع السلساسة الخارجللة الأوروبلة ومساهمتها المستقبللة<sup>1</sup>.

### **المطلب الثانى: أهداف السلساسة الخارجللة والأمنية الأوروبلة المشتركة.**

بعد تبلىل الإتحاد الأوروبى سلساسة خارجللة وأمنية مشتركة سطر مجموعة من الأهداف سعى لتحقيقها على المستوى الداخلى والخارجللى، وذلك من أجل تحقيق التكامل فى جملىع المجالات، حىث تعتبر هذه السلساسة المشتركة كخطوة أولى لبلوغ الأهداف اللل أدرجها الإتحاد الأوروبى منذ بروزه كأحد التكتلات الكبرى فى العالم، وبالتالى سوف يتم عرضها فى هذا المطلب.

<sup>1</sup> - مقلد، المرجع السابق، ص ص. 624، 625.

إن التغيرات التي طرأت على العالم عقب نهاية الحرب الباردة والانتقال من نظام ثنائي القطب إلى نظام أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة، دفع الاتحاد الأوروبي إلى صياغة مجموعة من الأهداف الجديدة للسياسة الأمنية والخارجية المشتركة<sup>1</sup>. وقد تم تحديد أهداف هذه السياسة من خلال البند الخامس من اتفاقية ماستريخت والتي تتمثل في<sup>2</sup>:

- العمل على حفظ الأمن والسلم الدوليين.
  - الدفاع على أسس الإتحاد الأوروبي وذلك من خلال الحفاظ على الأمن الداخلي الأوروبي.
  - التعهد الجماعي بين دول الإتحاد الأوروبي على ضرورة حماية القيم المشتركة.
  - الدفاع عن استقلال الإتحاد الأوروبي أمام أي اعتداء محتمل.
- وبالتالي فإن أهداف السياسة الأمنية والخارجية الأوروبية المشتركة لم تكن ثابتة، إذ كانت متغيرة، فبعدما كان هدف الإتحاد الأوروبي يتمحور حول تحقيق توازن القوى والردع النووي في فترة الحرب الباردة أصبح فيما بعد يتمحور حول التخوف من الهجرة غير الشرعية، حيث ركز بعد ذلك على مكافحة الإرهاب العابر للقارات، ووضع برامج ومخططات مشتركة للحد من انتشار المخدرات والتصدي للأوبئة والأمراض الخطيرة، كما قامت بطرح إستراتيجية أمنية لتحقيق الأمن الإنساني في ماي 2005، والتي وضعت كهدف أسى وأولى في تشكيل سياسته الأمنية المشتركة.

<sup>1</sup> - وليد عبد الحى، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية (الجزائر: مؤسسة التطرق للإعلام والنشر، 1994)، ص. 84.

<sup>2</sup> - قرييب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، التحديات والرهانات، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011)، ص ص 53-54.

فمذ تبنى الاتحاد الأوروبي سياسة خارجية وأمنية مشتركة سعى لتحقيق أهدافها، خاصة فيما يخص الأمن الإنساني وذلك يبرز من خلال ما يلي:

### **1-المساعدات الإنسانية**

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى ضمان احترام كافة حقوق الإنسان سواء كانت هذه الحقوق مدنية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية، حيث يدعم الاتحاد الأوروبي حقوق النساء والأطفال والأقليات وكذلك الأشخاص المشردين، حيث جعل الإتحاد مسألة دعم حقوق الإنسان والديمقراطية جانبا مهما من سياسة علاقاته الخارجية، حيث قام بإعداد مجموعة من البرامج والأنشطة جارية التنفيذ في هذا المجال:

- حوارات بشأن حقوق الإنسان مع أكثر من 30 دولة.

- مهام وعمليات في هذا المجال.

-سياسة إنمائية ومساعدات<sup>1</sup>

كما وضع الاتحاد الأوروبي حوالي 1.1 مليار يورو من المواد المالية لمساعدة

المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية على دعم حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم للفترة من 2007 إلى 2013.<sup>2</sup>

### **2-المساعدات الاقتصادية:**

يتمتع الاتحاد الأوروبي بسجل حافل من تقديم المساعدات، فهو المتبرع الأكبر للفلسطينيين حيث بلغت قيمة القروض التي قدمها لهم إلى أكثر من 1.6 مليار يورو ما بين

<sup>1</sup> - موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة:

[www.llas-europa-en/de-legations/Sudan/Key-en-policies/humane-rights/index-ar-htm](http://www.llas-europa-en/de-legations/Sudan/Key-en-policies/humane-rights/index-ar-htm), le 15-11-2015.

<sup>2</sup> - موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، مرجع سابق.

1994 و 1999، وهذا ما شكل أكثر من 60 بالمئة من مجمل المساعدات الدولية، كما ساهم في ترميم البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقام بدعم كل من الأردن وسوريا ولبنان ومصر وتدعيم التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط من خلال مساعدة مالية سنوية حوالي 20 مليون يورو، كما ارتبط باتفاق تعاون مع مجلس التعاون الخليجي منذ 1998<sup>1</sup>.

وحسب وزير التخطيط والتعاون الدولي المصري "أشرف عربي" سنة 2014، فإن مصر تتطلع لمزيد من المساعدات الاقتصادية من الاتحاد الأوروبي وأن برنامج المشاركة المصرية الأوروبية حقق نجاحًا كبيرًا في دعم التعاون بينهما، حيث أضاف بأن "الإتحاد الأوروبي قدم لبلاده قروض ومنح مساعدات قيمتها 4 بليون يورو (5.44 بليون دولار) منذ بدء اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية أي حوالي 10 سنوات<sup>2</sup>.

من خلال هذا يتضح أن المساعدات الإنسانية والاقتصادية التي أدرجها الإتحاد الأوروبي ضمن سياسته الخارجية والأمنية المشتركة يمكن اعتبارها وسيلة من وسائل هذه السياسة، التي تمكنه من التدخل في سياسة الدول التي تقوم بدعمها ماليًا، وبالتالي هذا ما يعزز موقفه على المستوى الدولي وفرض نفسه على الساحة الدولية وكذلك يوسع نفوذه الاقتصادي في العالم.

### **3- حفظ السلام العالمي:**

في أكتوبر 2012 منحت جائزة "نوبل" للسلام للاتحاد الأوروبي حيث قال رئيس لجنة نوبل النرويجية "ثوربيون ياغلاند": «أنّ الإتحاد الأوروبي ساهم مع هيئاته السابقة منذ

<sup>1</sup>- عبيد لي العبيد لي، "العلاقات الدولية للاتحاد الأوروبي"، صحيفة الوسط البحرينية، ع 1520، 4 نوفمبر 2004.  
<sup>2</sup>- مقالة تحت عنوان: "مصر حصلت على 5.44 بليون دولار من الإتحاد الأوروبي في 10 سنوات"، صحيفة الحياة المصرية، 18 ماي 2014:

أكثر من ستة عقود في تشجيع السلام والمصالحة الديمقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا» وأضاف: «إن لجنة نوبل النرويجية ترغب في التركيز على ما تعتبره الأهم للاتحاد الأوروبي وهي نضاله الناجح من أجل السلام والمصالحة والديمقراطية وحقوق الإنسان»<sup>1</sup>.

وهنا تبرز سياسة الاتحاد الناعمة، أي أنه يميل إلى استعمال الدبلوماسية أكثر من القوة في إدارته للمشاكل والأزمات، حيث يستعمل مصطلحات السلام والمصالحة من أجل تحقيق أهدافه.

---

<sup>1</sup> - مقالة تحت عنوان: "منح جائزة نوبل للسلام عام 2012 للاتحاد الأوروبي"، صحيفة الوسط البحر نية، ع 3688، الجمعة 12 أكتوبر 2012.

## خلاصة الفصل:

مرّ الإتحاد الأوروبي عبر مسيرته التاريخية بمجموعة من المراحل ما جعله يبرز كأكبر كتل اقتصادي في العالم، إذ يسعى للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة، ما يمكنه من تحقيق مصالحه، وذلك من أجل محاولة إبراز كيانه الموحد والبلوغ لأعلى مستويات التكامل.

إنّ لمؤسسات الإتحاد الأوروبي دور فعّال في عملية صنع القرار، إذ يشكل الجهاز المؤسسي للإتحاد نظام فريد، حيث تتشارك فيه جميع مؤسسات الاتحاد في اتخاذ القرار الأوروبي، فيما يخصّ القضايا المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية في مختلف المجالات.

كما تبنى الاتحاد سياسة خارجية أوروبية وأمنية مشتركة والتي سطرت مجموعة من الأهداف، تعمل على ضمان استقلالية الاتحاد وتحقيق وحدته وأمنه على المستويين الداخلي والخارجي، حيث اتبع مجموعة من الإجراءات لتحقيقها منها حماية حقوق الإنسان والمساعدات الاقتصادية.

**الفصل الثاني:**  
**واقع الإتحاد الأوروبي في**  
**مجال منع انتشار أسلحة**  
**الدمار الشامل**



**المبحث الأول: إجراءات الإستراتيجية الأوروبية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل 2003.**

**المطلب الأول: دعم تطبيق القانون الدولي في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.**

**المطلب الثاني: المساعدات الأوروبية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.**

**المبحث الثاني: العقوبات الاقتصادية.**

**المطلب الأول: مفهوم العقوبات الاقتصادية.**

**المطلب الثاني: أهداف العقوبات الاقتصادية.**

**المطلب الثالث: أشكال العقوبات الاقتصادية.**

## الفصل الثاني: واقع الإتحاد الأوروبي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل

---

إن إرساء السلم والأمن الدوليين من أبرز القضايا التي يسعى الإتحاد الأوروبي لتحقيقها، وذلك بانتهاجه القوة الناعمة والابتعاد عن استخدام القوة العسكرية، إذ اتخذ مجموعة من الاستراتيجيات السلمية في هذا المجال، لهذا سيتناول هذا الفصل الإتحاد الأوروبي ودوره في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وذلك بالتركيز على مبحثين، إذ يتمثل المبحث الأول في الإستراتيجية الأوروبية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل 2003 والمبحث الثاني فيتمثل في العقوبات الاقتصادية، مفهومها، أهدافها وأشكالها.

## المبحث الأول: إجراءات الإستراتيجية الأوروبية لمنع انتشار أسلحة

### الدمار الشامل 2003

إنّ نزع السلاح وعدم الانتشار النوويان يشكلان أبرز القضايا وأولها في جدول الأعمال الدولي، ونتيجة للمناقشات والمفاوضات التي دارت حول نزع السلاح وعدم الانتشار النووي في الإتحاد الأوروبي، تم تعزيز قواعد دولية من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، خاصة من طرف الإتحاد الأوروبي والذي يركّز في إستراتيجيته الأمنية على زيادة الشمول العالمي للمعاهدات الرئيسية لنزع السلاح وعدم الانتشار، وتعزيز الدعم السياسي والمالي والتقني للوكالات المكلفة بالتحقيق وتعزيز ترتيبات الأمن الإقليمي، وتشدّد الإستراتيجية على أنّه يتعين على الإتحاد الأوروبي أن يستخدم كل وسائله لمنع وردع كلّ انتشار نووي، وتتوّه الإستراتيجية كذلك بالحاجة إلى تقوية دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باعتباره الحكم النهائي الذي يقرّ العواقب التي تترتب على عدم الامتثال، إضافة إلى عزم الإتحاد الأوروبي النظر في الاستعانة بخبرة لجنة الأمم المتحدة<sup>1</sup>.

ففي ديسمبر 2003 أقرّ رؤساء دول وحكومات الإتحاد الأوروبي الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، والتي اعتبرت انتشار أسلحة الدمار الشامل تهديداً رئيسياً للإتحاد الأوروبي، كما أقرّ الإتحاد الأوروبي في نفس الشهر أيضاً إستراتيجية ضدّ انتشار أسلحة الدمار الشامل معلناً اتخاذ مجموعة من التدابير لمنع حدوث الانتشار<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - "حولية نزع السلاح"، مركز شؤون نزع السلاح، نيويورك، م 28، 2003.

<sup>2</sup> - حسن حسن، مرجع سابق، ص. 764.

### المطلب الأول: دعم تطبيق القانون الدولي في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن تقوية عمليات المراقبة العالمية للأسلحة من أبرز الأهداف التي سطرها الإتحاد الأوروبي في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل حيث قام الإتحاد الأوروبي بتقديم دعم مالي إلى مؤتمرات واجتماعات معدة للتشجيع على المصادقة والتقييد بمعاهدة حظر الانتشار النووي، واتفاقات وسائل الحماية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام 1996 موضع التنفيذ، وقد وقع الإتحاد الأوروبي تعهد بدفع 1.8 مليون يورو لتمويل عدد من الإجراءات، ترمي إلى التشجيع على مشاركة عالمية في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ومساعدة الدول الأطراف فيها على تنفيذ المعاهدة بشكل فعّال، وسيدعم هذا الدعم المالي مشاريع تنفيذها منظمة حظر الأسلحة الكيماوية.

وقبل توسيع الإتحاد الأوروبي مباشرة، أتمت الدول الأعضاء الخمس عشرة آنذاك المصادقة على اتفاقاتها الجماعية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية كي يضع موضع التنفيذ بروتوكولا إضافيا لاتفاقاتها المتعلقة بوسائل الحماية، وفي جويلية 2004 دعى الإتحاد الأوروبي هيئات فرعية ذات صلة إلى مراجعة الوثائق السياسية والقانونية الملائمة، بما فيها إجراءات ممكنة في إطار شؤون العدل والداخلية، والتي من شأنها تأييد إقرار خطوات ملموسة باتجاه هدف تبني سياسات مشتركة تتعلق بفرض عقوبات جنائية على أعمال غير مشروعة في المجالات المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل.

كما وضع الإتحاد الأوروبي نظاما لمراقبة تصدير الأسلحة ووضع نظام الضوابط على الصادرات ومراقبة، وتفرض الأنظمة على الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي تطبيق قواعد تقييم الترخيص المتفق عليها في ترتيبات الضوابط التعاونية على الصادرات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - حسن حسن، المرجع السابق، ص ص 866، 999.

## الفصل الثاني: واقع الإتحاد الأوروبي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل

### المطلب الثاني: المساعدات الأوروبية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي اجتماع المجلس الأوروبي والذي انعقد في بروكسل في ديسمبر 2003 اعتمد الاتحاد الأوروبي إستراتيجية مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتي تدخل ضمن الإطار الشامل لإستراتيجية الأمن الأوروبي<sup>1</sup>. ولقد قام الاتحاد الأوروبي في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بتقديم دعم مالي من أجل تدابير عملية لصون الأسلحة، وقد تضمنت هذه المساعدة المالية مساهمات من دول أعضاء وكذلك مساهمات من ميزانية الاتحاد الأوروبي المشتركة.

كما قدّم الإتحاد الأوروبي مساهمات ثانوية إضافة إلى المساعدات الدولية في مجالي نزع السلاح وحظر الانتشار كما وافق الاتحاد الأوروبي على خطة مشتركة لدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ماي 2004، وبمقتضى هذه الخطة سيقدم الاتحاد الأوروبي 3.3 مليون يورو لدعم مشاريع أمن نووي على امتداد 15 شهرًا وبموجب هذه الخطة المشتركة يساهم الاتحاد الأوروبي بنحو 8 مليون يورو من تكلفة مشروع نزع السلاح النووي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - "حولية نزع السلاح"، المرجع السابق، ص 60.

<sup>2</sup> - حسن حسن، المرجع السابق، ص ص 767، 768.

### المبحث الثاني: العقوبات الاقتصادية.

في ظل التغيرات الدولية التي أفرزت عدة متغيرات أدت إلى ظهور مصطلحات وإجراءات جديدة، ومن بينها "العقوبات الاقتصادية"، التي وضعت لخدمة أهداف قوى معينة وذلك باستخدام عدة وسائل، والتي تكون متغيرة وليست ثابتة بل حسب موقف، ومنه سوف يتم في هذا المبحث عرض مفهوم العقوبات الاقتصادية وأبرز الأهداف التي تسعى لتحقيقها إضافة إلى أشكالها.

### المطلب الأول: مفهوم العقوبات الاقتصادية.

لقد تعددت المفاهيم والتعريفات التي قدمت لهذا المصطلح كون أن مفهومها متغير وليس ثابت وبالتالي سوف يتم عرض أهم التعاريف في هذا المطلب.

تعددت المصطلحات التي تطلق على مفهوم العقوبات الاقتصادية، فهناك من الباحثين والسياسيين من يطلق عليها "المقاطعة الاقتصادية" وهناك من يسميها "الحظر الاقتصادي" وهناك من يسميها بالعدوان الاقتصادي<sup>1</sup>، وبالرغم من أهمية هذا المصطلح إلا أنه لم يتم تعريفه في موثيق المنظمات الدولية (العصبة وميثاق الأمم المتحدة)، وإنما تم الاقتصار على بعض الوسائل المستخدمة لتطبيقها، بحيث يرجع سبب عدم إعطاء تعريف له إلى تطور المجتمع الدولي وتطور الوسائل التي يستخدمها للضغط على الدول المنتهكة وبالتالي يصعب جمعها في تعريف واحد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - خلف بوبكر، العقوبات الاقتصادية في القانون الدولي المعاصر (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص. 31.

<sup>2</sup> - سولاف سليم، الجزاءات الدولية غير العسكرية، مذكرة ماجستير غير منشوره (جامعة سعد دحلب: البليد، 2006)، ص. 66.

## الفصل الثاني: واقع الإتحاد الأوروبي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل

كما أن عهد العصبة وميثاق الأمم المتحدة لم يتضمنا تسمية الإجراءات الاقتصادية (بالجزاء أو العقوبات الاقتصادية)، إنما تم الإشارة إلى أنواعها وأشكالها وأن الفقه والعرف الدوليين هما فقط من أطلق عليها اسم "العقوبات الاقتصادية"<sup>1</sup>.

وبالتالي هنالك عدة تعاريف فقهية لمصطلح العقوبات الاقتصادية، من أبرز التعريفات نجد ما يلي:

-يعرفها "كامبرلي آن إليوت" **Kimberly Ann Elliott**: هي رد فعل اعتبر غير مقبول في السياسة الخارجية أو الداخلية، يمكن لدولة معينة أن تظهر رفضه له باتخاذ عقوبة اقتصادية معينة ولا يمكن تحديد هذه العقوبة بقطع أو تهديد بقطع، حيث يجري بحثه وإقراره على الصعيد الرسمي للعلاقات المالية أو التجارية الجارية في الدولة المستهدفة<sup>2</sup>.

-ويعرفها "جانتل سون" **Jentlason**: بأنها: «الحرمان الفعلي أو التهديد باستعمال العلاقات الاقتصادية من جانب دولة واحدة أو أكثر (المرسل) بهدف التأثير على سلوك دولة أخرى (الهدف) في قضايا غير الاقتصادية أو الحد من قدراته العسكرية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- بوبكر، مرجع سابق، ص 32.

<sup>2</sup>- فتيحة ليتيم، عقوبات الأمم المتحدة وأثارها على حقوق الإنسان في العراق ، مذكرة ماجستير غير منشورة ( بجامعة الحاج لخضر:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2003)، ص ص 6-7.

<sup>3</sup> Ali Mostashari، "the impacts of us sanctions on the Iranian civil society":

[http://www.News4iran.info/the\\_20%\\_impacts\\_of\\_20%\\_sanctions.pdf](http://www.News4iran.info/the_20%_impacts_of_20%_sanctions.pdf) le 14/12/2015.

## الفصل الثاني: واقع الإتحاد الأوروبي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل

في حين يرى "مصطفى يونس" أنها: «إجراء إقتصادي يهدف إلى التأثير على إرادة الدولة في ممارسة حقوقها لحملها على احترام إلتزاماتها الدولية، بحيث تصبح قراراتها مطابقة لما يفرض عليها القانون الدولي»<sup>1</sup>.

وهناك من يعرفها أيضا: «أنها الإجراءات ذات طابع اقتصادي التي تطبقها الدول على دولة معتدية إما لمنعها من ارتكاب عمل عدواني أو إيقاف عمل عدواني كانت قد بدأت»، حيث أن هدف العقوبات الاقتصادية هو الإضرار بمصالح الدولة التجارية والصناعية في سبيل تغيير سياسة الدولة العدوانية<sup>2</sup>.

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن العقوبات الاقتصادية عبارة عن:

- إجراء دولي اقتصادي: أي أنها تصرف دولي تقوم به منظمات دوليه أو دول في مجال العلاقات الدولية الاقتصادية وتستهدف مصالح الدول التجارية والصناعية، كما أنها إجراء دولي يهدف إلى إصلاح السلوك العدواني، بمعنى إصلاح السلوك العدواني وحماية مصالح الدول الأخرى والحفاظ على السلم والأمن الدوليين<sup>3</sup>.
- وأيضا إجراء دولي قسري: أي تستخدم في الشؤون الدولية باعتبارها شكلا من أشكال القسر وأقل عدوانية من الحرب مع تكاليف إنسانية أقل وناجحة أكثر من الناحية السياسية، كما أنها إجراء يغطي على أكثر من أربعة أنواع مختلفة من القيود التجارية، أي قيود على تدفق (البضائع والخدمات، الأموال، ورقابة على الأسواق)<sup>4</sup>.

### المطلب الثاني: أهداف العقوبات الاقتصادية.

<sup>1</sup>- رقية عواشيرية، حماية المدنيين والأعيان في النزعات المسلحة غير الدولية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ( القاهرة:جامعة عين الشمس، 2001)، ص 382.

<sup>2</sup>- فانتة عبد العال أحمد، العقوبات الدولية الاقتصادية (القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2000)، ص 24.

<sup>3</sup>- نفس المرجع، ص ص 25-26.

<sup>4</sup>- هويدا محمد عبد المنعم، العقوبات الدولية واثرها على حقوق الإنسان ( القاهرة:مهيب للطباعة، 2006) ص ص 18-17.



## الفصل الثاني: واقع الإتحاد الأوروبي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل

لقد تعددت الآراء حول الأهداف الموجودة وراء فرض العقوبات الاقتصادية على دولة مرتكبة لمخالفة دولية، وسيتم في هذا المطلب تحديد أبرز أهدافها وتتمثل فيما يلي:

- معاقبة الدولة المرتكبة لمخالفة دولية وليس إصلاح المخالفة، على سبيل المثال:

العراق حيث أن العقوبات لم تستهدف فقط إرغام العراق على الانسحاب من الكويت أو تعويضها عن الخسائر التي لحقتها جراء الغزو، بل تجاوزت العقوبات هذا الهدف لتحقيق هدف آخر وهو ردع العراق ومعاقبته لضمان عدم قدرتها على ارتكاب المخالفة مرة أخرى مع الدول المجاورة لها<sup>1</sup>.

- التأثير على الدولة بهدف إرغامها على تغيير سياستها المخالفة لأحكام القانون الدولي وذلك بزعزعة استقرارها السياسي والاقتصادي وإضعاف قدرتها الاقتصادية أو الحد من دورها الإقليمي<sup>2</sup>.

- ارتباط أهداف العقوبات الاقتصادية بأهداف السياسة الخارجية:

هناك من يعتبر أن أهداف العقوبات الاقتصادية وضعت أبعاد أو أهداف السياسة الخارجية للدول الكبرى التي تسعى لتحقيق مصالحها الدولية، ويمكن إيجاز تلك الأهداف في:

- تغيير سياسات الدول المستهدفة بالعقوبات تغيير جذريا:

وذلك بتحويلها من توجه سياسي-إيديولوجي إلى آخر، أو إعادة تشكيل النظام السياسي برمته<sup>3</sup>.

- تغيير سياسات الدول المستهدفة بالعقوبات تغيرا جزئياً: وذلك من خلال:

<sup>1</sup>- عبد العال أحمد، مرجع سابق، ص 25.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 31.

<sup>3</sup>- نصر محمد عارف، "العقوبات والمعونات، دراسة في عملية إعاقة التنمية"، مجلة السياسة الدولية، ع139، 2000، ص 36.

## الفصل الثاني: واقع الإتحاد الأوروبي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل

-منع انتشار الأسلحة النووية وإيقاف برامجها في الدولة المستهدفة:

حيث فرضت الولايات المتحدة وكندا في السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي عقوبات اقتصادية على باكستان والهند لمنعها من مواصلة برنامجيهما النوويين<sup>1</sup>.  
واليا ما يحدث بين إيران والقوى الدولية ومن بينها الإتحاد الأوروبي الذي فرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية على إيران، وذلك من أجل إجبارها على التخلي عن البرنامج النووي بصفة دائمة ونهائية، حيث تعتبر هذه العقوبات محاولة لتجسيد السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة بصفة رسمية باعتبار أن العقوبات تدخل ضمن أهداف السياسة الخارجية وبالتالي فالإتحاد يسعى من خلالها لتحقيق مصالحه المتعددة.

### • حماية حقوق الإنسان:

باعتبار أن العقوبات الاقتصادية وسيلة أساسية لمعاقبة الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان، أصبحت الولايات المتحدة تعتمد قضايا حقوق الإنسان كأولوية في سياستها العقابية لمعاقبة الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان، إلا أنه غالبا ما يكون هذا تحت ذرائع لا علاقة لها بحقوق الإنسان<sup>2</sup>.

كذلك الإتحاد الأوروبي نجده حاضر في هذا المجال أي حقوق الإنسان، فهو يعتبر من أكبر المتبرعين في العالم فهو أكبر ممول للمساعدات الإنسانية في العالم، حيث أدرج هذا ضمن سياسته الخارجية المشتركة، وهنا نلاحظ الإستراتيجية التي وضعها للتدخل في سياسة الدول الأخرى، وذلك تحت عناوين متعددة "حقوق الإنسان، مساعدات إنسانية واقتصادية" ظاهريا ولكن لأهداف تخدمها باطنياً.

<sup>1</sup>- نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص 36.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 36.

### المطلب الثالث: أشكال العقوبات الاقتصادية.

هناك عدة أشكال من العقوبات الاقتصادية وقد تم تصنيفها كما يلي:

أولاً: العقوبات التجارية:

أ- المقاطعة:

يرادف لفظ المقاطعة في اللغة العربية لفظ " Boycottage " في اللغة الفرنسية المقتبس من لفظ " Boy cott " في اللغة الإنجليزية، وتعرف بأنها: «الإجراءات الرسمية التي تؤدي إلى قطع العلاقات الاقتصادية بين دولة وأخرى معتدية، عندما لا تكون هناك حالة حرب معلنة بينهما». فإجراءات المقاطعة ذات طابع سلمي وتشمل وقف كل العلاقات الاقتصادية، التجارية والمالية، الاستثمارية والاجتماعية التي تتم على مستوى الأشخاص كالسياحة والهجرة والسفر... إلخ<sup>1</sup>، وبناء على هذا هنالك من يعرفها على أنها: «رفض شراء السلع التي تنتجها دولة أجنبية معينة»، وهذا يكون بهدف الضغط الاقتصادي عليها ردا على ارتكاب لأعمال مخالفة، كما يتسع نطاق المقاطعة في حالات ما ليشمل أطراف ثالثة من دول أخرى، إذا كانت لها علاقات تجارية أو اقتصادية مع الدولة الخاضعة للمقاطعة، وهذا لزيادة فعالية المقاطعة المفروضة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- بازغ عبد الصمد، "العقوبات الاقتصادية الدولية"، موقع الرئيسي لمؤسسة الحور المتمدن، 2013: [http : //www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?uid=352412](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?uid=352412).

<sup>2</sup>- ليتيم، مرجع سابق، ص ص 8-9.

## الفصل الثاني: واقع الإتحاد الأوروبي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل

### ب-التعريفات الجمركية:

وهي فرض ضرائب جمركية على الواردات كوسيلة الضغط أو الإغراء في المفاوضات<sup>1</sup>.

### ج-الحظر:

وهو منع وصول الصادرات إلى الدولة التي اتخذ ضدها هذا الإجراء، وقد يفرض على جميع الصادرات أو على جزء منها، كما قد يطبق على الصادرات والواردات كإجراء انتقامي<sup>2</sup>.

### د-نظام القوائم السوداء:

وهي مقاطعة الأشخاص التابعين لدولة معينة سواء كانوا أفرادا عاديين أو شركات أو مؤسسات<sup>3</sup>.

### هـ-الحصار البحري:

ويعد أهم إجراءات العقوبات الاقتصادية على الدولة المخالفة، وأصل في الحصار البحري أنه عمل حربي، إلا أن تطور الآراء والنظريات في قانون العلاقات الدولية الحديثة أدى إلى ظهوره كحصار سلمي يتم في وقت السلم<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- ليتيم، نفس المرجع ، ص 7.

<sup>2</sup>- هشام شملاوي، الجزاءات الاقتصادية وأثرها على حالة حقوق الإنسان بالعراق ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2002)، ص 16.

<sup>3</sup>- ليتيم، نفس المرجع، ص 8.

<sup>4</sup>- بازغ عبد الصمد، مرجع سابق.

## الفصل الثاني: واقع الإتحاد الأوروبي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل

ثانيا: العقوبات المالية.

وتتمثل فيما يلي:

أ-مراقبة واردات وصادرات الدولة من رؤوس الأموال، وذلك من خلال فرض قيود على الشخص المسؤول عن تحويلها خارجيا أو داخليا<sup>1</sup>.

ب-توقيف المساعدات المالية.

ج-المصادرة: مصادرة ممتلكات الدولة التي خالفت القانون الدولي.

د-تجميد الممتلكات وذلك عن طريق تجميد أو سحب الودائع المصرفية أو الممتلكات المالية للدولة مثال: **تجميد باكستان لـ 146** حسابا من حسابات وزراء أفغانستان في 2001 بسبب اتهام أفغانستان بتفجيرات واشنطن ونيويورك<sup>2</sup>.

عموما فإن نجاح العقوبات الاقتصادية في تحقيق أهدافها راجع إلى عدة عوامل متعددة سياسية واقتصادية وقانونية، حيث أن تعاون دول المجتمع الدولي ضروري لنجاح أي عقوبة اقتصادية تفرض على أية دولة مخالفة للقانون الدولي.

كذلك الاستقرار السياسي داخل تلك الدول يلعب دورا مهما في نجاح أو فشل تلك العقوبات الاقتصادية، كما أن ما يتحكم بها أي نجاحها أو فشلها مرتبط بمدى قوة الدولة التي تفرض تلك العقوبات.

ولقد وفرت العقوبات منذ مدة طويلة خيارا لصانعي السياسة والقرار في كل من الولايات المتحدة والدول الكبرى، وذلك للاستفادة منها وتغيير سلوك دولة أجنبية ما أو مجموعة من الأفراد دون اللجوء إلى الصراعات العسكرية المسلحة، حيث استعملت العقوبات

<sup>1</sup> - ليتيم، مرجع سابق، ص9.

<sup>2</sup> -نفس مرجع ، ص 10 .

## الفصل الثاني: واقع الإتحاد الأوروبي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل

على مدى القرنين الماضيين وما زال يتم، تعزيزها عند تطبيقها، وبالتالي بمجرد تغير الأسباب لفرض العقوبات تتغير أيضا أنواع العقوبات ومن بينها "العقوبات الذكية" التي تستهدف بشكل ضيق العناصر السيئة في البلاد<sup>1</sup>.

### ثالثا: العقوبات الذكية.

إن مفهوم العقوبات الذكية "smart sanctions" قد برز في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي، وذلك نتيجة للآثار السلبية الغير مقبولة على المستوى الدولي. فالعقوبات "الذكية" أو "المستهدفة" أو "المحددة الهدف" تؤثر مباشرة على القادة السياسيين أو المسؤولين عن خرق السلم، وبالتالي يبقى الأفراد أو المدنيين بعيدين عن تأثيراتها حيث تقضي على معاناتهم، فمصطلح "الذكية" يستعمله أهل السياسة للدلالة على أن تأثير عامل من العوامل سلبا أو إيجابا لن يكون مباشرا ولكنه لا يمنعه ذلك من تحقيق غرضه، فهو يسهل على المواطنين الحصول على ما يحتاجون إليه لكن في نفس الوقت يصعب ذلك على الحكومة، فالعقوبات الذكية هي عبارة عن: "تركيز الضغوط القسرية على المسؤولين عن المخالفات، مع التقليل من الآثار السلبية الغير مقصودة، وتستهدف وسائل الضغط على صناعات القرار والنخب في الشركات أو الكيانات التي تسيطر عليها.

فمعظم الخبراء يعتبرون فرض العقوبات "الذكية" عندما يؤخذ بعين الاعتبار الآثار الإنسانية في الدولة المستهدفة، ويكون لديه تأثير على النخبة المستهدفة مع الحد من معاناة الشعوب<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>-مقالة تحت عنوان "العقوبات توجه رسالة قوية"، 2015:

<http://www.share.america.gov/ar/> le 30/12/15 à 15 :30h.

<sup>2</sup>-فردوح رضا، العقوبات الذكية مدى اعتبارها بديلة للعقوبات الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة 2011)، ص ص. 49، 71.

## الفصل الثاني: واقع الإتحاد الأوروبي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل

حيث هناك ثلاث مبادرات هامة على الصعيد الدولي أطلقت بالتتابع بين 1998 وسنة 2000، وذلك لتطوير وزيادة فعالية العقوبات وجعلها ذكية وأهمها "عمليات أنترلاكن" وقد جاءت بمبادرة سويسرية في مارس 1998 حتى 1999، وكان هدفها تدقيق المتطلبات المحددة في أنظمة الجزاءات المالية وتطوير خيارات جديدة تستهدف أفراد وكيانات محددة في البلد المستهدف، ثم عمليات "بون وبرلين"، وهي مبادرة نظمتها وزارة خارجية ألمانيا في سنة 2000، وذلك بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، وركزت على الحظر على الأسلحة والعقوبات المفروضة على السفر، و"عملية ستوكهولم" وهي مبادرة جاءت من وزارة الشؤون الخارجية السويدية، في 2002، وتناولت تنفيذ العقوبات المحددة الهدف للأمم المتحدة، والتي تهدف إلى تحسين فعالية العقوبات المستعملة ضد أفراد أو جماعات معينة. ومن الإجراءات التي تتضمنها العقوبات الذكية نجد:

- تجميد الأموال الخاصة بالحكومة أو أعضاء النظام الحاكم خارج دولة معينة.
- تطبيق حظر تجاري على الأسلحة والسلع.
- منع السفر والطيران على الجماعات المستهدفة الذين هم جزء من النظام المستهدف.
- فرض عقوبات أو حظر سياسي بهدف فرض عزلة دبلوماسية وتقليل دور الدولة.
- "العقوبات الذكية" منطق إنساني وأخلاقي لا يتوافق مع المنطق التقليدي للعقوبات الشاملة التي فشلت في تحقيق الهدف أو الأهداف التي وضعت لها<sup>1</sup>.

فالعقوبات التي يفرضها مجلس الأمن والدول الكبرى العالمية، تخلق نوع من عدم الاستقرار في السلم والأمن الدوليين، كما أنها تغرس الكراهية والعنف لدى شعوب الدول التي فرضت عليها العقوبات، هذا يؤدي إلى الابتعاد عن التسامح والتعاون الذي يعد من بين

<sup>1</sup> -قرودوح ، مرجع سابق، ص ص 69، 71.

## الفصل الثاني: واقع الإتحاد الأوروبي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل

المبادئ التي تتادي بها الأمم المتحدة. كذلك تساهم في بروز أنظمة دكتاتورية وبالتالي يجب عدم اتخاذ إجراء العقوبات إلا في الحالات المستعصية أو إذ لم يتم التوصل إلى حل سلمي، أيضا لا يجب أن تمس الشعوب بحيث لا بد أن تعاقب فقط الذين يتخذون القرارات أو صناع القرار في الدولة التي ارتكبت مخالفة، لأن هذا منافي لحقوق الإنسان.

لهذا فإن دور الإتحاد الأوروبي وسياسته الناعمة بارزة في هذا النوع من الإجراءات السلمية، حيث نلاحظ بأنه يسعى دوما لإبراز جانبه المسالم والدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الحريات، فالعمليات الثلاث التي وضعت لتطوير العقوبات كانت بمبادرة وتحت إشراف دول أوروبية، فالإتحاد يهدف من خلال هذا النوع من السياسات الدبلوماسية والسلمية إلى محاولة لخلق نوع من الخصوصية له أو الميزة، فهو معروف على المستوى الدولي كما سبق وذكرنا بكونه من أكبر الممولين والمقدمين للمساعدات، وذلك من أجل توسيع نفوذه على المستوى الاقتصادي وحتى على المستوى السياسي خاصة بعد تبنيه لسياسة خارجية وأمنية مشتركة، وهذا للابتعاد نوعا ما عن هيمنة الولايات المتحدة وبالتالي اكتساب وزن سياسي على المستوى العالمي، وخلق نوع من الاستقلالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا التي تخص المجتمع الدولي ومن بينها قضية الملف النووي الإيراني.



### خلاصة الفصل:

إنّ انتشار أسلحة الدمار الشامل من أكبر التهديدات الأمنية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي، مما جعله يقوم باتخاذ مجموعة من الإجراءات الأمنية والتي تدخل ضمن إستراتيجية منع الانتشار النووي بصفة خاصة، حيث قام بتقوية عمليات المراقبة على الأسلحة وضمان التوقيع على البروتوكولات الإضافية وتقديم مساعدات مالية للدول من أجل تطوير القدرات النووية فقط لأغراض سلمية، إضافة إلى هذا اعتمد الاتحاد الأوروبي سياسة العقوبات منها الاقتصادية والذكية وهي عبارة عن سياسات سلمية تظهر سياسة الاتحاد التي تميل إلى استعمال القوة الناعمة والدبلوماسية في إدارة مختلف الأزمات التي يمكن أن تمس مصالحه كالملف النووي الإيراني.

# الفصل الثالث: الإتحاد الأوروبي والملف النووي الإيراني.

**المبحث الأول: خلفيات الملف النووي الإيراني.**

**المطلب الأول: تطور الملف النووي الإيراني.**

**المطلب الثاني: دوافع الملف النووي الإيراني.**

**المبحث الثاني: دوافع اهتمام الإتحاد الأوروبي بالملف النووي الإيراني.**

**المطلب الأول: دوافع سياسية واقتصادية.**

**المطلب الثاني: دوافع إستراتيجية وأمنية.**

**المبحث الثالث: الموقف الأوروبي من الملف النووي الإيراني.**

**المطلب الأول: واقع المفاوضات الأوروبية- الإيرانية حول الملف النووي الإيراني.**

**المطلب الثاني: سيناريوهات ما بعد اتفاق فيينا حول الملف النووي الإيراني**

## الفصل الثالث: الإتحاد الأوروبي والملف النووي الإيراني

---

تعد قضية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل من أعقد القضايا السياسية على الساحة الدولية، بحيث تسعى الدول الكبرى لمنع هذا انتشار في العالم عامة ومنطقة الشرق الأوسط خاصة، ومن بين القضايا التي لفتت انتباه الفواعل الدولية نجد قضية الملف النووي الإيراني، لاسيما الإتحاد الأوروبي الذي أبدى اهتماما خاصا لتسوية هذا الملف.

ومن خلال هذا الفصل الذي ينقسم إلى ثلاثة مباحث سيتم عرض خلفيات تطور الملف النووي الإيراني ودوافعه، وكذا أسباب اهتمام الإتحاد الأوروبي بتسوية هذا الملف وذلك باستخدامه للوسائل الدبلوماسية، التي قادت إلى مفاوضات بين دول الإتحاد الأوروبي (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) المعروفة بـ "الترويكا الأوروبية" وبين طهران.

### المبحث الأول: خلفيات تطور الملف النووي الإيراني.

عرف الملف النووي الإيراني عدة محطات تاريخية منذ نشأته، حيث أصبح محط أنظار القوى الكبرى وهي في سعي دائم لحله وبطريقة نهائية خاصة الإتحاد الأوروبي، وبالتالي في هذا المطلب سوف يتم عرض أبرز مراحل تطور الملف النووي الإيراني.

### المطلب الأول: تطور الملف النووي الإيراني.

يمكن تقسيم مراحل تطور الملف النووي الإيراني إلى أربعة مراحل تتمثل فيما يلي:

#### -المرحلة الأولى: في عهد الشاه"محمد رضا بهلوي".

نشأ البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه "محمد رضا بهلوي" وذلك بدعم من الولايات المتحدة ضمن إطار اتفاقيات الثنائية بين البلدين بموجب برنامج "الذرة من أجل السلام" بهدف الحصول على موارد إضافية للطاقة<sup>1</sup>.

فمنذ سنة 1957 وبتفاقية مع الولايات المتحدة لبناء مفاعل في طهران بطاقة " 5 ميغاواط" الذي بدأ العمل به سنة 1968، تواصلت الجهود الإيرانية بما في ذلك تخصيص اليورانيوم، حيث تعاونت مع أكثر من 20 دولة أجنبية في هذا المجال<sup>2</sup>، كما وقعت إيران في سنة 1968 على معاهدة الحد من انتشار وتجربة الأسلحة النووية وأصبح التوقيع نافذاً في سنة 1970، وأكدت الفقرة الرابعة من المعاهدة حق إيران في تطوير وإنتاج واستعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- وسام الدين العكلة، التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم؟ (سوريا: دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر، ط 1، 2013)، ص.8.

<sup>2</sup>- عرجون شوقي، المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر:كلية السياسة والإعلام، 2006-2007)، ص.170.

<sup>3</sup>- رائد حسين عبد الهادي حسنين، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979-2010، مذكرة ماجستير غير منشورة ( جامعة الأزهر: كلية الأدب والعلوم الإنسانية، 2011)، ص.32.

لكن سنة 1974 شكّلت محطة جديدة في مسيرة البرنامج النووي حيث استفاد الشاه من الأحداث السياسية الدائرة في منطقة الشرق الأوسط جراء حرب 1973، ما أدى إلى استخدام سلاح النفط لأول مرة في الحرب، ما تسبب في رفع سعره وتوفير عائدات مالية للدول النفطية بشكل عام ولإيران بشكل خاص، حيث تم استثمار هذه العائدات في البرنامج النووي، وبالتالي قام الشاه بتأسيس منظمة الطاقة الذرية في 1974، لتأخذ على عاتقها خطة البرنامج النووي<sup>1</sup>.

### المرحلة الثانية: بعد الثورة الإسلامية 1979

بعد تولي "آية الله الخميني" الحكم في إيران بعد 1979، عادت إيران للاهتمام بالبرنامج النووي والعمل على تطويره بداية من سنة 1984م<sup>2</sup>، ومنذ 1986 التزمت إيران بمواصلة تطوير قدرتها النووية وسار هذا النشاط على أربع مجالات<sup>3</sup>:

- توسيع دائرة التعاون النووي مع الدول الأجنبية، لاسيما مع الأرجنتين، الصين، كوريا الشمالية، الهند، وباكستان.
- توسيع البنية النووية في البلاد.
- تطوير القدرات الفنية والعلمية في المجال النووي.
- توسيع نطاق مجالات البحث والتطوير في المجال النووي.

<sup>1</sup>-رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على الشرق الأوسط (دمشق: دار الأوائل، ط 1، 2006)، ص. 114.

<sup>2</sup>- عبد الله فالح المطيري، أمن الخليج العربي والتحديات النووية الإيرانية، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب، 2011)، ص. 47.

<sup>3</sup>- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة (بيروت: دار الساقي، 2006)، ص. 66.

## الفصل الثالث: الإتحاد الأوروبي والملف النووي الإيراني

ولقد قام "علي أكبر هاشمي رافسنجاني" الذي شغل في ذلك الوقت منصب رئيس مجلس البرلمان الإيراني باستئناف العمل وإعادة بعث الحياة في البرنامج بما في ذلك برنامج الأسلحة النووية<sup>1</sup>.

حيث قام بتشكيل فريق مكون من 54 خبيراً روسياً وصينياً لتوحيد البرنامج النووي للجمهورية الإسلامية، واستيراد التكنولوجيا النووية، كما تم التوقيع على اتفاقية مع باكستان لتدريب المتخصصين في المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية، كذلك توثيق العلاقات مع الصين في مجال البحوث النووية، ففي 1990 حصلت إيران على محرك نووي من الصين تبلغ سعته "20 ميغواط"، لكن ليس له القدرة على إنتاج المواد النووية<sup>2</sup>.

### المرحلة الثالثة: بعد حرب الخليج الثانية 1991.

بدأت هذه المرحلة بعد نهاية حرب الخليج الثانية بداية من 1991، حيث أن امتلاك إيران لقوة نووية ربما يقلل من إمكانية الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة<sup>3</sup>، وفي هذا الإطار عملت إيران على استيراد رؤوس نووية من الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، كما حاولت استقطاب علماء الذرة من الجمهوريات التي كانت تحت المظلة السوفياتية سابقاً، إضافة إلى تكثيف أعمال التعاون النووي بعد حرب الخليج الثانية، وفي أواخر 1992 لجأت إيران للتعاون مع روسيا حيث وفر ذلك لطهران احتياجاتها من المفاعلات النووية الأكبر حجماً، وفي 1994 أعلنت إيران عن اتفاقية بمبلغ 780 مليون دولار مع روسيا لإكمال

<sup>1</sup>- الراوي، المرجع السابق، ص. 123.

<sup>2</sup>- عتريسي، المرجع السابق، ص. 68.

<sup>3</sup>-مارينا أوتاواي وآخرون، "الشرق الأوسط الجديد"، تقرير مؤسسة كارنيجي:

-<http://www.carnegie Endowment.org/pubs>, le 12/11/2015 à 12 :30h.

مفاعل "بوشهر"، الذي توقفت أعماله أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وتم التوقيع الفعلي عليها في 1995، لتصرح إيران بعد ذلك أن المفاعلين أصبحا جاهزين في 2003<sup>1</sup>.

### المرحلة الرابعة: الشكوك الدولية حول البرنامج النووي الإيراني.

وهي مرحلة الشكوك الدولية حول الملف النووي الإيراني ومصادقته واعتبار أن إيران قد خرقت وعودها وأن هدفها ليس الطاقة السلمية بل امتلاك طاقة نووية.

أدت الضغوط الدولية إلى قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية برئاسة "محمد البرادعي" بمخاطبة السلطات الإيرانية في 1996 للسماح لها بأعمال التفتيش، حيث قبلت إيران بتدخل الوكالة الدولية، وبعد التفتيش أكدت التقارير التزام إيران بمعاهدة منع الانتشار النووي، وعدم انتهاكها لها<sup>2</sup>، ومن أهم المواقع الإيرانية التي تتواجد فيها مختلف الأنشطة النووية: منجم "ساغند"، مصنع "أدركان" و"جيهان"، مفاعل "أصفهان"، مركز "نتانز"، "شركة كالاي" لتوليد الطاقة الكهربائية بالعاصمة طهران، موقع "بوشهر"، مفاعل "أراك"،... إلخ<sup>3</sup> وفي 2002 اكتشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن وجود مواقع نووية لدى إيران، وفي 2004 تمكن مفتشو الوكالة من الوصول على موقعين عسكريين هما، "بارجين ولافيزان" وقد تبين أنهما معدان لاختبار المتفجرات التقليدية وتخزين المواد النووية، لكن الوكالة الدولية لم تقم بعرض الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن وكان ذلك من أجل تشجيع الدبلوماسية الروسية لتحقيق مقترحاتها الخاصة بتقسيم عملية تخصيب اليورانيوم بينها وبين إيران، وذلك للقضاء على

<sup>1</sup>- عتريسي، المرجع السابق، ص 69.

<sup>2</sup>- حبيبة زلاقي، تأثير التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة لحاج لخضر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010)، ص. 129.

<sup>3</sup>- خالد أبو بكر، أحمد نجاد، رجل إيران القوى (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2008)، ص ص 123-124.



مخاوف المجتمع الدولي من تحول إيران إلى قوة نووية وفي 2006 أعلن الرئيس "أحمد نجاد" استئناف العمل على تخصيب اليورانيوم<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي.

اختلفت الآراء حول دوافع اهتمام إيران باكتساب سلاح نووي، حيث هنالك من يرجع رغبة إيران في البروز كقوة إقليمية من خلال امتلاكها للقوة النووية، ومن جهة أخرى هنالك من يرى أنها سوف تشكل تهديدًا للأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط في حالة امتلاكها للقدرات النووية للأغراض العسكرية وليس السلمية، وفي هذا المطلب سيتم تقديم دوافع إيران للسعي وراء إنجاز برنامجها النووي والمتمثلة فيما يلي:

#### (1) التهديد النووي الإسرائيلي:

حيث يعد من أبرز أسباب اهتمام إيران بتطوير برنامجها النووي، علما أن إسرائيل تملك ترسانة نووية ضخمة، وبالتالي تتمتع بتفوق إستراتيجي ومعنوي في الساحة الإقليمية<sup>2</sup>، وهي لا تزال الخطر الأساسي الذي يهدد أمن إيران بعد سقوط النظام العراقي والتطبيع مع الدول العربية<sup>3</sup>.

#### (2) التواجد الأمريكي في المنطقة:

خاصة في العراق وأفغانستان ما يشكل تهديدًا للأمن القومي الإيراني، خاصة بعدما أدرجتها الولايات المتحدة ضمن دول محور الشر واعتبارها الهدف التالي بعد العراق

<sup>1</sup>- فالج المطيري، مرجع سابق، ص ص 47، 51.  
<sup>2</sup>-لوصيف عبد الوهاب، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، ص 72.  
<sup>3</sup>- شوقي، مرجع سابق ، ص 171.

ومحاولاتها المستمرة في عزلها وفرض العقوبات عليها، وبالتالي تعتبر إيران امتلاكها لسلاح نووي سوف يكون ضروريا للتصدي لهذا الخطر الأمريكي<sup>1</sup>.

### (3) فشل السياسة الخارجية الإيرانية:

نادراً ما كانت إيران قادرة على تكوين تحالفات إستراتيجية مع جيرانها، أو علاقات جوار تقوم على التعاون المشترك طويل المدى، فهي في عهد الشاه كانت تربطها علاقات جيدة مع أوروبا والولايات المتحدة وإسرائيل، وكانت متحالفة مع تركيا وباكستان، لكن هذه التحالفات كانت لأغراض الحرب الباردة آنذاك، لكن بعد الثورة الإسلامية دخلت إيران في عزلة نسبية عن المجتمع الدولي<sup>2</sup>.

### (4) الطموح في الزعامة الإقليمية:

حيث ترغب إيران في اكتساب مكانة متميزة على الساحة الإقليمية، والقيام بأدوار متعددة وأبرزها المشاركة في ترتيبات أمن الخليج وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا<sup>3</sup>. كون إيران تحيط بها قوى نووية من ثلاث جهات من الشمال لروسيا وأوكرانيا، وكازاخستان، ومن الغرب إسرائيل ومن الشرق الهند وباكستان<sup>4</sup>.

### (5) تجديد الطاقة:

حيث ترى إيران أن النفط والغاز لن يدوما إلى أبعد من 25 إلى 30 سنة لذا يجب توفير موارد بديلة، خصوصا وأن الغاز والنفط من أنواع الطاقة غير متجددة، فإقامة 20

<sup>1</sup> - زينب عبد العظيم، الموقف النووي في الشرق الأوسط ( القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2007 ) ، ص.150.

<sup>2</sup> - علي مستشاري، إيران والشرك النووي ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام 2003 )، ص.52.

<sup>3</sup> - شوقي، مرجع سابق، ص 21.

<sup>4</sup> - زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص 150.

محطة كهربائية نووية يكلف حوالي 25 مليار دولار وستكون حصانة لمواجهة الزيادة المتواصلة في الطلب على الطاقة<sup>1</sup>.

### (6) دوافع قومية ودينية:

تقف الاعتبارات الخاصة لإيران لاستحضار فكرة الإمبراطورية باعتبارها جزء من الشعور القومي الإيراني بوجه عام بجانب اعتبارات الأمن، وتكشف عن ذلك تصريحات القيادة الإيرانية المناهضة للدول الكبرى، وسعيها لإبراز قوتها ومكانتها الإقليمية والدولية، واتهام الغرب بمحاولة إبقائها في مصاف الدول النامية وحرمانها من أن تكون واحدة من الدول التكنولوجية المتقدمة<sup>2</sup>.

وقال في هذا السياق نائب الرئيس الإيراني "آية الله مهجراني" في المؤتمر الإسلامي في طهران سنة 1992: «طالما تقوم إسرائيل بمواصلة امتلاكها للسلح النووي، فإن الواجب بحتم علينا نحن المسلمين التعاون فيما بيننا لإنتاج قنبلة نووية، بغض النظر عن جهود الأمم المتحدة لمنع الانتشار»<sup>3</sup>.

### (7) الإسهام في النهضة العلمية:

تتظر القيادة السياسية الإيرانية إلى البرنامج النووي كجزء من الجهد الذي تبذله الدولة على طريق النهضة العلمية، تظهر ذلك ليس فقط في التصريحات الرسمية وإنما في مواكبة هذا البرنامج للمسار العلمي، بحيث يشيران إلى رؤيا إستراتيجية لمستقبل إيران، فالمرشد

<sup>1</sup> - محمد نور الدين، "تركيا والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية إيرانية"، مجلة الشرق الأوسط، ع 136، 2010، ص. 53.

<sup>2</sup> - ابراهيم عالي، "دوافع إيران النووية وردود الفعل العربية":

<sup>3</sup> - الراوي، مرجع سابق، ص. 23. <http://www.anislam.net/arabica/newsanalysis-opinions/palestine/12651.htm>. le 9/11/2015 à 14 :30h.

الأعلى "آية الله الخميني" يؤكد بصفة مستمرة على مواصلة النهضة العلمية بما في ذلك ما يتعلق بالتقنية النووية، كما أوضح أن التطور الذي تحقق في مجال التقنية النووية، يشير إلى أن التطور في إيران يسير بسرعة<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: دوافع اهتمام الإتحاد الأوروبي بالملف النووي الإيراني.

هناك عدّة دوافع إستراتيجية وأمنية واقتصادية وسياسية دفعت الإتحاد الأوروبي للاهتمام بالملف النووي الإيراني. سوف يتم عرضها في هذا المبحث.

#### المطلب الأول: الدوافع الإستراتيجية والأمنية.

لطالما كانت العلاقات الإيرانية-الأوروبية شديدة التوتر بسبب الخلافات المتفاقمة منذ ثلاثة عقود تقريباً، التي شملت التعامل مع الملف النووي الإيراني والتحالف مع دول الخليج التي تتميز بعلاقات غير مستقرة مع إيران<sup>2</sup>، فموقع إيران يعد استراتيجي بالنسبة لأوروبا، علماً أن المناخ الإستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط يؤثر على انتشار أسلحة الدمار الشامل، لذا تتخوف الدول الكبرى ومن بينها الإتحاد الأوروبي من بروز أي قوة نووية لا تخدم مصالحه في المنطقة، حيث أثار موضوع الملف النووي الإيراني تخوفه بشكل خاص وهذا راجع لعدة أسباب إستراتيجية وأمنية ومن بينها:

-تخوف الإتحاد الأوروبي من بروز إيران كقوة نووية جديدة في المنطقة مصحوبة ببرامج صواريخ قادرة للوصول إليها، ما سوف يؤدي إلى تغيير جذري في

<sup>1</sup> عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني (لبنان:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، 2015)، ص ص 11-12.

<sup>2</sup> كمال عبيد، "أوروبا وإيران... صفحة جديدة سطرها الأول الاقتصاد"، وكالة النبا للأخبار، 2015: <http://www.annabaa.org/arabic/reports/3023>. Le 29/12/2015 à 13:19h.

الإستراتيجيات العسكرية لدول أوروبا وبالتالي إعادة مشاكل تهديد الأمن الأوروبي ما سيفتح المجال لسباق تسلح جديد في المنطقة<sup>1</sup>.

-التخوف من وقوع الأسلحة النووية في يد الجماعات الإرهابية، ما سوف يؤثر على أمن الإتحاد الأوروبي خاصة بعد توسعه إلى أوروبا الشرقية، حيث أن استقرار المنطقة يعد جزءاً من استقراره، خاصة في ظل التداعيات الجديدة كالهجرة الغير شرعية ومشكلة اللاجئين...إلخ، والتي تعد تهديداً لأمن القارة الأوروبية.

### المطلب الثاني: دوافع اقتصادية وسياسية.

يسعى الإتحاد الأوروبي من خلال اهتمامه بتسوية الملف النووي الإيراني بطريقة سلمية أو باستعمال الدبلوماسية الاقتصادية والقوة الناعمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم سياسته الخارجية وتحقيق مصالحه الاقتصادية والتي سوف يتم عرضها في هذا المطلب.

### أولاً: دوافع اقتصادية.

-محاولة معالجة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها القارة الأوروبية منذ نشوب الأزمة المالية العالمية في 2008، حيث تسعى الحكومات والمؤسسات والشركات الأوروبية إلى توسيع نشاطاتها الاقتصادية التي توفرها السوق الإيرانية الضخمة، حيث يقارب ناتجها المحلي الإجمالي 400 مليار دولار، وحركة مالية سنوية تقدر بـ 600 مليار دولار، ويقارب تعدادها السكاني 80 مليون شخص<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>-فايز الدويري، "أسلحة الدمار الشامل...انتشارها وأثرها الإستراتيجي في الشرق الأوسط"، صحيفة الدستور ، ع18398، 2008-10-23.

<sup>2</sup>- أحمد أديب، "أبعاد الانفتاح الأوروبي الجديد على إيران"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2015: <http://www.futurecenter-ae/analys-php?analys=576> le 29/12/15 à 14 :00h.

## الفصل الثالث: الإتحاد الأوروبي والملف النووي الإيراني

-إيران تؤمن حوالي 40%، من النفط للإتحاد الأوروبي، وبالتالي الاتفاق النووي سوف ينعش تجارة النفط والغاز بين إيران والإتحاد الأوروبي المتعطش للطاقة، إذ ستعمل إيران على مد أنابيب الغاز نحو أوروبا عبر الأراضي التركية وهذا ما سوف يعود بالنفع على الأطراف الأوروبية، لاسيما في وقت يسود فيه التوتر مع روسيا المصدر الأول للنفط والغاز لأوروبا، على خلفية الأزمة الأوكرانية<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق يقول مدير مركز الدراسات والأبحاث حول العالم العربي والمتوسط، "حسني أعبيدي": «كلّ الدول الأوروبية تريد أخذ نصيبها من كعكة النفط الإيراني والتعرف على السوق الإيرانية»، وكذلك من بين المجالات التي يستثمر فيها الأوروبيون سوف تكون في مجالات البنية التحتية والسكك الحديدية والصناعات الكبرى منها البتروكيمياوية المرتبطة بالنفط والصناعات التعدينية، وبالتالي الدول الأوروبية بحاجة إلى الاستثمار مع إيران خاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي لحقت بها، لذلك تسعى الشركات الفرنسية للبحث عن أسواق جديدة والاستثمار في إيران لتجتاز الأزمة الاقتصادية<sup>2</sup>.

وكذلك اليونان تهدف إلى تطوير التعاون الاقتصادي في مجالات الشحن والنقل التجارية والأدوية والزراعة، والتأكيد على ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية الإيرانية-الأوروبية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد أديب، المرجع السابق.

<sup>2</sup> - عنفار ولد سيدي الجاش، "أوروبا تتقرب من إيران... ما الذي تغير بع الاتفاق؟"، الحرة، 2015: <http://www.alhuraa.com/content/Iran-nuclear-Franc-Europe/27200.html>, le 29/12/2015 à 14 :31h.

<sup>3</sup> - مقالة تحت عنوان "تعزيز العلاقات بين إيران والاتحاد الأوروبي يصب في مصلحة العالم"، الكوثر، 2015. [http://www.alkawtharTV.ir/content/-/asset-publisher/alu\\_9\\_gsex\\_mv\\_845/content/id/367015](http://www.alkawtharTV.ir/content/-/asset-publisher/alu_9_gsex_mv_845/content/id/367015). Le 29/12/2015 à 16 :56h.

أما فيما يتعلق بألمانيا فقد قامت الشركات الكبرى بإبرام اتفاقيات تجارية واقتصادية مع إيران وخلق فرص للاستثمار المشترك وتدشين السوق الإيرانية، والتعاون سوف يكون في مجال صناعة السيارات والصناعات الكيماوية والدوائية وغيرها من الصناعات الهندسية<sup>1</sup>.

### ثانياً: الدوافع السياسية.

أحرز الإتحاد الأوروبي تقدماً تجاه تحقيق سياسة خارجية منسقة وإدارة أزمات فعالة، حيث يسعى لمواجهة التحديات، حيث يعتبر قضية الملف النووي الإيراني سوف تشكل تهديداً على السياسة الأوروبية، لذا سعى لتسويته وذلك من أجل:

- تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

- الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط.

- صيانة استقلال الإتحاد، وقد اتخذ هذا الإعلان بعداً سياسياً أكثر منه دفاعياً في نص

معاهدة ماستريخت ويتبين ذلك من الإضافة التي وردت في معاهدة أمستردام سنة

1997 التي نصت على ضرورة الدفاع عن استقلال الإتحاد الأوروبي وعن حدوده

الخارجية وبوجه أي اعتداء محتمل وهو مفهوم واسع النطاق<sup>2</sup>.

وهناك أيضاً دوافع أخرى من بينها:

- المشاكل التي يعاني منها الإتحاد الأوروبي في سياسته الخارجية المشتركة، حيث

هناك من يرى أنها سياسة ضعيفة وغير ناجحة والسبب يعود إلى: الهويات

والمؤسسات وإهمال السياسة الخارجية وعدم الاهتمام بالسياسة الداخلية، فالمناقشات

<sup>1</sup> - مروى محمد ابراهيم، "طهران والغرب...بين تنازلات سياسية وأهداف اقتصادية"، مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان، 2015:

-<http://www.amandaily.com/?p=253853>. Le 29/12/15 à 16 :26h.

<sup>2</sup> - محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص. 131.

التي تركز على الهوية تميل للتأثير على المواطنين بشكل مباشر مثل: التهديد الروسي للنظام السياسي الأوروبي، تهديد "داعش" على منطقة الشرق الأوسط، والملف النووي الإيراني... إلخ، فهذه المواضيع تهيمن على الخطاب السياسي في أكبر ثلاث دول في الإتحاد يمكنها بناء المصالح الأوروبية المشتركة، فالمؤيدون للاندماج يميلون للاعتقاد أن المفوضية الأوروبية والبرلمان غير قادرين على إتمام هذه المهمة وأن أجزاء من المفوضية تدافع عن المصالح المشتركة لشؤون التجارة أو السوق الموحدة، وبالتالي لا يصل أي منهما إلى قلب السياسة الخارجية، كذلك عدم استثمار الدول الكبرى الثلاث في الإتحاد (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا) بشكل صحيح في مجال السياسة الخارجية، فبريطانيا مثلاً: مهتمة بالشؤون الخارجية للإتحاد لكنها تفتقر إلى التكامل مع بقية الدول، فهذه الدول تفتقر إلى الطموح وغياب قائد للسياسة الخارجية<sup>1</sup>.

وبالتالي يمكن القول أن تدخل الإتحاد الأوروبي لتسوية الملف النووي الإيراني سوف يكون من أهم إنجازات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، فالمساهمة في حل هذه القضية سوف يعزز من دور الإتحاد على مستوى الساحة الدولية، فبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تحركه، لكن إذ توصل إلى حل نهائي للملف النووي وذلك باستخدام الدبلوماسية والعقوبات أو القوة الناعمة بصفة عامة البعيدة عن التهديد العسكري، سوف يؤدي إلى بروز حقيقي لسياسة خارجية أوروبية مشتركة من جهة ومن جهة أخرى إسكات الأطراف التي ترى بأنها سياسة ضعيفة وكذا المساهمة في حل المشاكل التي يعاني منها الإتحاد على مستوى السياسة الخارجية والداخلية.

<sup>1</sup>- عبد الرحمن النجار، "أربعة أسباب وراء ضعف السياسة الخارجية الأوروبية"، موقع ساسة، 2014: <http://www.sasapost.com/four-ressens-why-europen-foreign-policy-sleeps/> le 30-12-2015 à 13 : 17h.



### المبحث الثالث: تطورات الموقف الأوروبي من الملف النووي الإيراني.

يمثل الملف النووي الإيراني أكبر تحدي للاتحاد الأوروبي، إذ اعتبر تطوير إيران لبرنامجها النووي بمثابة خرق لمعاهدة عدم الانتشار، حيث قام الإتحاد الأوربي بمضاعفة جهوده من أجل منع هذا الانتشار، وكذا عدم السماح لإيران بتطوير قدراتها النووية تخوفاً من أي خطر يهدّد أمنها القومي، حيث ارتبطت هذه الجهود بمدى نجاح المؤسسة الدبلوماسية للاتحاد في محاولة حل وتسوية هذه الأزمة، إذ كانت الولايات المتحدة ترغب في تحويل الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن الدولي، لو لا تدخل دول "الترويكا الأوروبية" المتمثلة في كل من بريطانيا، فرنسا، وألمانيا والتي قامت بعقد عدّة مفاوضات مع إيران من أجل إيجاد حل دبلوماسي لتسوية الملف النووي الإيراني، إلا أنّ إيران لازالت متمسكة بقرار التخصيب واستخدام الطاقة لأغراض سلمية، مما أدّى بالوكالة الدولية للطاقة الذرية باستصدار قرار إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن والذي فرض بدوره مجموعة من العقوبات على إيران، ومع تزايد مخاوف الغرب من القدرات النووية الإيرانية عادت مرحلة الحل الدبلوماسي مع دول مجموعة 1+5 للتفاوض مجدّداً مع إيران ومحاولة إلغاء العقوبات المفروضة على إيران ومنعها من تطوير القوة النووية ووضع قواعد وشروط لتخصيب اليورانيوم مع تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي تخوفاً من إمكانية إيران لصنع القنبلة النووية.

### المطلب الأول: واقع المفاوضات الأوروبية-الإيرانية حول الملف النووي.

بعد اكتشاف الأنشطة النووية الإيرانية والتي كانت تجري بصفة سرية من قبل مجموعة معارضة إيرانية في شهر أوت 2002، حيث أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنّ المنشآت النووية هي منشآت لإنتاج الماء الثقيل في مدينة "أراك"، باعتبار الماء الثقيل المادة

## الفصل الثالث: الإتحاد الأوروبي والملف النووي الإيراني

الرئيسية التي تستخدم في إنتاج البلوتونيوم الصالح لإنتاج أسلحة نووية، أما الثانية في مدينة "ناتانز" لإنتاج الوقود النووي حيث رأت الدول الأوروبية أن إيران اخترقت معاهدة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، من خلال محاولاتها لامتلاك القوة النووية.

تم إدراج المسألة النووية الإيرانية على جدول أعمال مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ 2003، ففي اجتماع لمجلس محافظي الوكالة الذي عقد في جويلية 2003 مارست الولايات المتحدة ضغوطا على المجلس لإصدار بيان تدين فيه حكومة طهران لعدم إخطار الوكالة بالمتغيرات التي طرأت على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية مع الوعد برفع الملف النووي إلى مجلس الأمن.

وفي اجتماع آخر لمجلس محافظي الوكالة في 8 سبتمبر 2003 لمناقشة تقارير مدير الوكالة "محمد البرادعي"، أين تم اتهام إيران بالمماطلة في تقديم تعليقات حول خفايا برنامجها النووي بالإضافة إلى التوقيع على البروتوكول الإضافي، كما طالب القرار إيران بتعليق كل أنشطتها لتخصيب اليورانيوم، وفي نوفمبر 2003 اتخذ مجلس محافظي الوكالة قرارا اعتبرته طهران بمثابة إنذار خاصة المحافظين الذين أقرّوا بالرفض وبضرورة انسحاب طهران من معاهدة انتشار الأسلحة النووية ورفض توقيع البروتوكول الإضافي، غير أن الإصلاحيين بزعامة "محمد خاتمي" أكد على ضرورة استمرار الحوار وحفاظ طهران على موقعها في معاهدة الحظر والتعاون بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة<sup>1</sup>.

أمام تعثر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إقناع إيران لوقف جهودها من أجل الحصول على الطاقة النووية واستمرار الضغوط الأمريكية التي تمثلت بمطالبة مجلس المحافظين، تدخلت الدول الأوروبية الثلاث "فرنسا، ألمانيا وبريطانيا"، لمحاولة إقناع إيران

<sup>1</sup> - عبد العظيم محمد ، المرجع السابق، ص ص 142-143.

## الفصل الثالث: الإتحاد الأوروبي والملف النووي الإيراني

بعد مواصلة برنامج تصنيع الوقود النووي مقابل تعهدات أوروبية بتقديم كل المساعدات اللازمة من أجل تطوير تقنية استخدام الطاقة لأغراض سلمية<sup>1</sup>.

ترى دول الإتحاد الأوروبي أن الطموحات الإيرانية في اكتساب القوة النووية يؤثر على أمن أوروبا واستقرارها إذ تحاول هذه الدول إظهار قدراتها كلاعب فعال في حلّ وتسوية هذا الملف دبلوماسيا إذ تركت هذه المبادرة للترويكا الأوروبية للتفاوض مع إيران حول ملفها النووي<sup>2</sup>.

### أولا: مرحلة الحل الدبلوماسي.

تم عقد ثلاث اتفاقيات أساسية ومحورية في تاريخ المفاوضات الأوروبية الإيرانية حول الملف النووي الإيراني حيث ركزت هذه المفاوضات على الحل لمنع إيران من امتلاك القوة النووية وتقليص نسبة تخصيب اليورانيوم وتمثل هذه المفاوضات في:

#### 1- اتفاقية طهران أكتوبر 2003:

بعد زيارة وزراء خارجية "الترويكا الأوروبية" إلى طهران لإجراء محادثات مع إيران حول برنامجها النووي<sup>3</sup>، وقع "حسن روحاني" أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران مع وزراء خارجية دول الترويكا الأوروبية الثلاث اتفاقية جرى الإعلان عنها في 21 أكتوبر 2003، إذ وعدت إيران بالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة كل قضايا الضمانات ذات العلاقة بأنشطة طهران النووية، وبالتوقيع على البروتوكول الإضافي، كما أعلنت طهران قرارها بتعليق كل أنشطة تخصيب اليورانيوم، وإعادة معالجة الوقود وفقا

<sup>1</sup> - نزار عبد القادر، إيران والقنبلة النووية، الطموحات الإمبراطورية (بيروت: المكتبة الدولية، ط1، 2000)، ص 264.

<sup>2</sup> - نجاة أبركان، "الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبية وسياسة المواجهة الأمريكية"، مجلة الفكر، ع 12، 2014، ص 292.

<sup>3</sup> - الراوي، مرجع سابق، ص 233.

## الفصل الثالث: الإتحاد الأوروبي والملف النووي الإيراني

لتعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في مقابل تعهد إيران بالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقبولها البروتوكول الإضافي وتعليق العمل ببرنامج تخصيب توافق الحكومات الأوروبية الثلاث على معارضة إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن مادامت إيران تفي بالتزاماتها.

كما أكدت دول الترويكا بأن تسوية الملف النووي الإيراني تقضي بالضرورة قيام تعاون إيراني أوروبي خصوصا في مجال الطاقة لأغراض سلمية وكذا توفير الأمن والاستقرار في المنطقة وإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ولقد اعترفت إيران خلال هذه المفاوضات بأنها قد أجرت تجارب لم يعلن عنها لتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته<sup>1</sup>، وتوصلت اتفاقية طهران كاتفاق مبدئي إلى:

- الدخول في اتفاق كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- توقيع البروتوكول الإضافي وبدء إجراءات التصديق عليه.
- مواصلة العمل مع الوكالة الدولية طبقا للبروتوكول الإضافي بعد المصادقة عليه.
- تعليق جميع عمليات تخصيب اليورانيوم، ونشاطات إعادة المعالجة<sup>2</sup>.

### 2-اتفاقية سعد أباد ديسمبر 2003:

وقعت هذه الاتفاقية في شهر ديسمبر 2003 حيث وافقت إيران في هذه الاتفاقية على وقف عمليات تخصيب اليورانيوم في منشآتها النووية وجاء موقفها كنتيجة للمطالب الأوروبية وخطوة أولى للرد على الاتهامات الأمريكية وشكوك الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن سلمية برنامجها النووي وهذا بعد الكشف عن بعض النشاطات في المجال النووي حيث تعهدت

<sup>1</sup>- جاري سامور، مواجهة التحدي النووي الإيراني (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، 2006)، صص. 11، 12.

<sup>2</sup>- لوصيف، مرجع سابق، صص، 107-108.

## الفصل الثالث: الإتحاد الأوروبي والملف النووي الإيراني

الدول الأوروبية بتقديم مساعدات تكنولوجية تحتاجها طهران لتطوير برنامجها النووي لأغراض سلمية وفقا لنصوص اتفاقية عدم الانتشار<sup>1</sup>.

وفي ضمن هذه الاتفاقيات تمكنت إيران من إخراج محطة "بوشهر" النووية من أية مناقشات أو مفاوضات تجري مع الوكالة الدولية، والاحتفاظ لنفسها بإعادة البدء أو التوقف لأنشطتها في تخصيب اليورانيوم<sup>2</sup>.

### 3-اتفاقية باريس نوفمبر 2004:

اجتمع مفاوضوا دول "الترويكا الأوروبية" مع مسؤولين إيرانيين في باريس خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2004، لمحاولة العمل بصورة مشتركة من أجل التوصل إلى اتفاق لإعادة تعليق أنشطة إيران النووية، وتقادي إحالتها إلى مجلس الأمن إذ طالب المفاوضون الأوروبيون إيران بوقف جميع أنشطة التخصيب. ففي حال لم توافق إيران على الالتزام بهذا التعليق فقد حذرت "الترويكا" إيران من أنها ستساند أي قرار قد يطرح على اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ففي البداية رفضت إيران المطالب الأوروبية، ولكنها توصلت إلى اتفاقية جديدة في 15 نوفمبر 2004 في باريس حيث أصرّ الأوروبيون على موافقة إيران على مواصلة التعليق وتوسيع نطاقه ليشمل كل الأنشطة التي لها علاقة بالتخصيب، وإعادة المعالجة وعلى نحو خاص منع واستيراد أجهزة الطرد المركزي الغازية ومكوناتها أو إجراء أية عملية لفصل البلوتونيوم أو تشييد أو تشغيل منشأة لفصل البلوتونيوم<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - العكلة، مرجع سابق، ص ص 34-35.

<sup>2</sup> - محمد عبد الله محمد، "كيف يقرأ الملف النووي الإيراني"، صحيفة الوسط البحرينية، ع 753، 28 سبتمبر 2004.

<sup>3</sup> - جاري سامور، مرجع سابق، ص ص 16-17.

## الفصل الثالث: الإتحاد الأوروبي والملف النووي الإيراني

وتضمنت اتفاقية باريس صفقة متكاملة تقوم من ناحية على التزام إيران بالوقف الكامل والشامل والنهائي لأنشطة تخصيب اليورانيوم بينما تتضمن من ناحية أخرى التزام الدول الأوروبية الثلاث بتقديم مكاسب محددة لإيران، كبيع مفاعل نووي متطور لإيران لأغراض سلمية وتسهيل انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية وتعزيز علاقات التبادل التجاري بين إيران ودول الإتحاد الأوروبي.

إن إبرام مثل هذه الاتفاقيات يعتبر ربحاً للوقت بالنسبة لكلا الطرفين، فبالنسبة للطرف الأوروبي فيتمثل في تعطيل طموحات إيران النووية، ومنعها من اكتساب القنبلة النووية ووقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم، أما بالنسبة للطرف الإيراني فهو تعطيل إحالة الملف النووي لمجلس الأمن.

لقد قدمت الترويكا الأوروبية خلال مفاوضاتها لإيران خياراً إما الاستمرار بتطوير دورة الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم وبالتالي إحالة ملفها إلى مجلس الأمن ومراعات ما يترتب عن ذلك من عقوبات أو قبول مجموعة من الحوافز المقدمة لإيران مقابل التخلي عن البرنامج النووي، إذ قدمت دول الترويكا صفقة لإيران أن تضمن لها تقديم تكنولوجيا نووية لتصنيع الأسلحة بمفاعلات الماء الخفيف وتعزيز الاستثمار والروابط التجارية حيث ردت إيران بالرفض على هذه الصفقة مما أدى إلى تدهور العلاقة بين إيران ودول الترويكا، وقيام إيران باستئناف أنشطتها النووية وتخصيب اليورانيوم في حين لم تتردد الترويكا الأوروبية بالتهديد بإحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية (بيروت:الدار العربية للعلوم، ناشرون، ط1، 2007)، ص ص 170-171.

ثانياً: مرحلة إحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن الدولي.

بعد إصدار الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً بإدانة إيران لانتهاكها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واحتمال إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي، تصاعدت الأزمة مع الإصرار الإيراني على الاستمرار في القيام بالأنشطة النووية ورفض المقترح الروسي بنقل عمليات التخصيب إلى الأراضي الروسية، والقيام بنزع أختام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن بعض مراكز الأبحاث النووية في جانفي 2006، مما دفع هذه الأخيرة إلى اتخاذ قرار يندد بضرورة استجابة إيران لمطالبها والقيام بتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم والتوقيع على البروتوكول الإضافي، إذ تمثل الرد الإيراني بتعليق تخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5% فقط وعدم تطبيق البروتوكول الإضافي، مما أدى إلى فشل المفاوضات الأوروبية الإيرانية<sup>1</sup>، وفي جويلية 2006 تم إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن عقب تقرير أعده "محمد البرادعي" مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقدمه إلى مجلس الأمن يؤكد فيه أن إيران لم تلتزم بالمهلة النهائية التي حددتها الوكالة لوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم والتي انتهت في 27 أفريل 2006، وأنها لم تتعاون مع المفتشين الدوليين الذين حاولوا معرفة ما إذا كان البرنامج النووي الإيراني يهدف لأغراض سلمية أم لإنتاج أسلحة نووية، وفور صدور هذا التقرير هدد الرئيس الإيراني "محمود أحمدني نجاد" بوقف تعاون بلاده مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأكد أن إيران لن تتخلى عن برنامجها النووي ولن تقبل التفاوض مع أي دولة كانت حول حقها في استخدام الطاقة النووية، مما أدى بمجلس الأمن في 1 أوت 2006 بإصدار القرار 1696 الذي يمهل إيران مدة شهر كامل لوقف أنشطة التخصيب، أو مواجهة احتمال فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية عليها. إذ يعتبر هذا القرار أول قرار ملزم يطالب إيران بالامتثال للمطالب الدولية أو مواجهة العقوبات، كما دعى

<sup>1</sup> - شاهرام تشوبين، مرجع سابق، ص ص 160-161.

## الفصل الثالث: الإتحاد الأوروبي والملف النووي الإيراني

مجلس الأمن إيران إلى التصرف وفقا لبنود البروتوكول الإضافي وتنفيذ جميع مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما طالب القرار المجلس باتخاذ جميع الدول الإجراءات اللازمة لمنع نقل أية مواد أو سلع تكنولوجية إلى طهران تتعلق بتخصيب اليورانيوم، وكذا تقديم تقرير إلى مجلس الأمن بحلول 31 أوت أي في نهاية الشهر لتوضيح مدى امتثال إيران للقرار. لكن قوبل هذا القرار بالرفض لافتقاره للأساس القانوني كما اعتبره مندوب إيران لدى الأمم المتحدة "جواد ظريف"<sup>1</sup>.

### ثالثا: مرحلة فرض العقوبات على إيران.

تم إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي أين فرضت عليه عدّة عقوبات دولية بسبب رفض إيران التخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم وتتمثل هذه العقوبات في:

#### 1- عقوبات الإتحاد الأوروبي:

أحالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الملف النووي الإيراني وبدعم من "الترويكا" إلى مجلس الأمن في 2006 أين صدر القرار 1737 في ديسمبر 2007، والذي تم فرض عقوبات شملت كل المواد النووية، وفي مارس 2007 صدر القرار الثاني 1737 ليضيف مزيد من العقوبات والتي شملت قطاع الصناعة والأسلحة والصواريخ<sup>2</sup>. وتمثلت هذه العقوبات في:

- تقليص تنقل بعض الأشخاص ومنع التأشيرة على بعض الشخصيات الإيرانية.
- تجريد أرصدة بعض الأشخاص والبنوك التي لها علاقة بالأنشطة النووية.

<sup>1</sup> - عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص ص 152، 162.

<sup>2</sup> - مقالة منشورة بعنوان: "مجلس الأمن يتبنى بالإجماع اتفاق إيران النووي"، أخبار العالم، 20-07-2015: <http://arabic.rt.com/news.le> 24-12-15 à 14 :20h



- حظر بيع الأسلحة لإيران.

- مراقبة النشاطات المالية لبعض البنوك في إيران.

- منع بيع بعض المواد ذات الاستخدام الثنائي (الصناعي والعسكري).

- تفتيش حمولات شركات النقل الجوي الإيراني.

- مراقبة طلبات إيران في مراكز التكوين الحساسة<sup>1</sup>.

ثم توالى العقوبات الصادرة عن الإتحاد الأوروبي ضدّ إيران ففي 2010 منع الإتحاد الأوروبي تقديم المساعدات الفنية أو نقل تكنولوجيا نفطية إلى إيران، وفي ديسمبر 2011 جمّد الإتحاد أرصدة 433 كيانا إيرانيا وعدم منح 113 شخصا إضافيا تأشيرات الدخول لأية دولة من دول الإتحاد، وفي جانفي 2012 أبرم الإتحاد اتفاقا مبدئيا لمنع التعاملات المالية مع البنك المركزي الإيراني<sup>2</sup>.

وفي جانفي 2012 فرض الإتحاد الأوروبي حظرا فوريا على جميع العقود الجديدة لاستيراد وشراء ونقل اليورانيوم الإيراني الخام مع السماح للدول الأعضاء التي لديها عقود سارية لشراء البترول إلى غاية 1 جويلية 2012<sup>3</sup>.

رغم هذه العقوبات إلا أنّ إيران تحاول إظهار بأن هذه العقوبات غير مؤثرة على أوضاعها رغم تشديدها، مما أدّى بالإتحاد الأوروبي بفرض عقوبات اقتصادية أكثر تشديدا على إيران وتتمثل في:

- فرض الإتحاد الأوروبي حظرا على إستيراد النفط الإيراني منذ جوان 2012.

<sup>1</sup> - أبركان نجاه، مرجع سابق، ص ص 293-294.

<sup>2</sup> - هاشم أجريد الخوادة، السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني 1991-2012، مذكرة ماجستير غير منشورة ( جامعة الشرق الأوسط: 2013)، ص ص 78-79.

<sup>3</sup> - مقالة منشورة بعنوان: "سجل العقوبات الدولية ضد إيران"، الجزيرة نت 18 ديسمبر، 2013.

-http://www.aljazeera.net/news/reports. Le 23-12-2015 à 15 :30h.

- منع تعامل منظومة نقل الأموال المحاسبية (سويفت) العالمية مع إيران، مما يؤدي لإجبار إيران على الدفع نقدًا في أي صفقة تعقدتها.
- تقليص تركيا إستيراد النفط الإيراني بنسبة 20% وبعده الحظر النفطي واحد من أهم العقوبات التجارية والاقتصادية التي تواجهها إيران، إذ تشكل عائدات النفط الإيراني حوالي 80% من عائدات الصادرات الإيرانية<sup>1</sup>.

### 2- عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية:

- فرضت العقوبات الأمريكية الأولى عقب اقتحام الطلاب الإيرانيين سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في طهران واحتجازهم للرهائن الأمريكيين عام 1979، ومنعت بموجب هذه العقوبات دخول الصادرات الإيرانية إلى أمريكا كما قامت بمنع شركات أمريكية من إقامة علاقات تجارية مع إيران، كما ركزت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على العقوبات التالية:
- ممارسة حظر تجاري كامل على طهران منذ عام 1995 ومنع الشركات الأمريكية الاستثمار في النفط والغاز الإيرانيين والاتجار مع إيران.
  - منعت الولايات المتحدة في عام 2008 المصاريف الأمريكية من أن تكون وسيطًا في تحويل أموال إيران.
  - أقرّ الكونغرس الأمريكي في 24 جويلية 2010 عقوبات جديدة من طرف واحد بهدف الضغط على قطاعي الطاقة والمصاريف الإيرانيين.
  - وصفت واشنطن إيران في 21 نوفمبر 2011 بأنها منطقة رئيسية لغسل الأموال وهي خطوة كان الهدف منها إقناع البنوك غير الأمريكية من التعامل مع إيران كما قامت الولايات المتحدة بوضع 11 جهة متهمّة بمساعدة إيران فيما يتعلّق ببرنامجها النووي

<sup>1</sup> - هاشم أجريد الخوادة، مرجع سابق، ص ص 78-79.

على قائمتها السوداء، ووسعت عقوباتها لتستهدف شركات تساعد إيران في صناعتها النفطية.

- في 31 ديسمبر 2011 أقرّ الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" قانون تمويل الدفاع الذي يفرض عقوبات على المؤسسات المالية التي تتعامل مع البنك المركزي الإيراني الذي يعدّ القناة الرئيسية لعوائد النفط، وبموجب هذا القانون ستستبعد المؤسسات التي تطولها العقوبات من الأسواق المالية الأمريكية<sup>1</sup>.

### 3- عقوبات مجلس الأمن الدولي:

فرض مجلس الأمن الدولي أربع مجموعات من العقوبات ضدّ إيران في ديسمبر 2006، ومارس 2007، ومارس 2008، وجوبلية 2010 ويمكن إجرازها فيما يلي:

شملت العقوبات في ديسمبر 2006 على المواد النووية الحساسة وتجمد أصول أفراد وشركات إيرانية ذات علاقة بالبرنامج النووي.

فرضت مجموعة من العقوبات المالية في مارس 2007 وتوسيع تجميد الأصول لتشمل 28 من الأفراد والشركات الجديدة تدعم العمل النووي أو تطوير الصواريخ.

فرض مجلس الأمن في مارس 2008 مجموعة من القيود على السفر للأفراد والشركات ووسعت دائرة الحظر الجزئي على الاتجار في مواد لها استخدامات عسكرية.

<sup>1</sup> - "سجل العقوبات الدولية ضدّ إيران"، مرجع سابق.

ودعى قرار لمجلس الأمن الدولي في جويلية 2010 إلى اتخاذ تدابير ضدّ بنوك إيرانية جديدة في الخارج، ووسع قرار مجلس الأمن حظر مبيعات الأسلحة ضدّ طهران وإنشاء نظام للرقابة على الشحنات<sup>1</sup>.

وبصفة عامة يمكن القول أن العقوبات الذكية هي الأكثر واقعية في ممارسة الضغوط على طهران، تمثلت العقوبات الذكية في وقف تصدير المنتجات التكنولوجية المتطورة إلى إيران بحجة أنّها تستخدم في نشاطات عسكرية، ثم حظر هبوط الطائرات الإيرانية المدنية في مطارات العالم المختلفة والتضييق على خطوط ملاحتها البحرية، كما تتضمن أيضا هذه العقوبات وضع أفراد من النخبة الإيرانية على القائمة السوداء للإشارة أن سياسة عسكرية<sup>2</sup>.

رابعا: عودة الحل الدبلوماسي "مفاوضات 1+5 وإيران".

عاد من جديد خيار التفاوض حول الملف النووي الإيراني، لكن تم توسيع قاعدة التفاوض لتضم إلى الترويكا كل من الولايات المتحدة، روسيا، والصين. فيما يعرف بمجموعة "1+5" أي الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا، حيث بدأ التفاوض بين المجموعة "1+5" وإيران منذ جويلية 2006 الذي شمل عدّة جولات تخلّلتها فرض عقوبات دولية وأمريكية وأوروبية على إيران، ومع وصول "حسن روحاني" المنتمي للتيار الإصلاحية للرئاسة في جويلية 2013 استأنفت المفاوضات بين إيران و"1+5" في أكتوبر 2013 في جنيف<sup>3</sup>. وفي نوفمبر 2013 وقعت إيران ومجموعة "1+5" اتفاقا مؤقتا في جنيف تضمّن خطة عمل مشتركة التزمت خلالها طهران بعدم تخصيب

<sup>1</sup> - "سجل العقوبات الدولية ضدّ إيران"، المرجع سابق.

<sup>2</sup> - مصطفى اللباد، "العقوبات المفروضة على إيران"، موقع المعرفة:

-<http://www.marefa.org/index.php>. le 23-12-15 à 12:00h.

<sup>3</sup> - مقالة منشورة بعنوان: "التسلسل الزمني لمفاوضات الملف النووي الإيراني"،

-<http://aljazeera.net/encyclopedia.com>. le 23-12-15 à 15 :00h.

## الفصل الثالث: الإتحاد الأوروبي والملف النووي الإيراني

اليورانيوم بدرجة أعلى من نسبة 5%، كما أكدت بأن تخفض طهران بشكل كبير وتيرة تطوير برنامجها النووي، وأن تسمح لمراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش مواقعها النووية المحورية، وفي المقابل وافق الغرب على تخفيض العقوبات الاقتصادية جزئياً والإفراج عما يقارب 700 مليون دولار شهرياً من ودائعها بالبنوك الغربية، ووصف الاتفاق بأنه خطوة أولى إذ يجب التوصل بعدها لاتفاقية شاملة، ونصّ الاتفاق على أن يتم بدء تطبيقه في جانفي 2014 للتوصل إلى اتفاق شامل خلال ستة أشهر من نفس السنة.

وفي 2 أبريل 2015 توصلت طهران والدول الست الكبرى في مدينة لوزان السويسرية إلى اتفاق سيقود إلى حل نهائي لملف البرنامج النووي الإيراني، حيث وافقت فيه إيران على التخلي عن أجزاء من خططها النووية مقابل رفع العقوبات المفروضة عليها، ووافقت إيران في 2 أبريل 2015 على تنفيذ القيود المفروضة عليها، والموافقة على التفتيشات الدولية لمراقبة تنفيذ الاتفاقية بالمقابل سترفع العقوبات الدولية، كما وافقت أيضاً إيران على تخفيض أجهزة الطرد المركزي التي تستخدمها في تخصيب اليورانيوم من 19 ألف جهاز إلى 6104 وستقوم بتشغيل 5060 منها فقط بموجب الاتفاق<sup>1</sup>، وفي عام 2015 وبعد مفاوضات دامت 18 شهراً بين إيران ومجموعة "1+5" توصلت إيران في اتفاقية فيينا إلى اتفاق شامل ببرنامج إيران النووي<sup>2</sup>، وتتمحور أبرز المفاوضات التي دارت بين إيران ومجموعة "1+5" في:

### 1- اتفاق جنيف 2013:

دارت هذه المفاوضات في مدينة جنيف السويسرية في 24 نوفمبر 2013 بين إيران ومجموعة الـ"1+5" من أجل التوصل إلى اتفاق مرحلي بشأن الملف النووي الإيراني على أن

<sup>1</sup> -مقالة بعنوان: "الاتفاقيات الشاملة للبرنامج النووي الإيراني":

<http://ar.m.wikipedia.org>. le 22-12-15 à 13:30h.

<sup>2</sup> - "التسلسل الزمني لمفاوضات الملف النووي الإيراني"، مرجع سابق.

## الفصل الثالث: الإتحاد الأوروبي والملف النووي الإيراني

تستمر المفاوضات بهدف الوصول إلى اتفاق نهائي وشامل وتتمثل أبرز تفاصيل الاتفاق في:

أ. هدف. **توقف عن تخصيب اليورانيوم فوق 5%:** وذلك من خلال قبول إيران بعدة إجراءات

متداخلة ومتربطة وفي مقدمتها:

- وقف تخصيب اليورانيوم بنسبة أكثر من 5%.

- التخلص من المخزون الإيراني من اليورانيوم المخصب بنسبة 20% عند توقيع الاتفاق.

- التعهد بإيقاف العمل في مفاعل أراك وعدم إنتاج الماء الثقيل والبلوتونيوم.

- عدم نصب أي جهاز طرد مركزي وتجميد 800 جهاز.

أ. **توفير معلومات فنية بطلبنا:** وهذا بقيام إيران بعدة خطوات منها:

- توفير الوصول اليومي لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى "ناتانز" و"فوردو"، وضمان مراقبة شاملة.

- توفير وصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الموافق تجميع وتخزين أجهزة الطرد المركزي ومناجم اليورانيوم..

- توفير المعلومات حول تصميم مفاعل أراك.

أ. **طلبنا نطلب جوي ككق هاء طلبنا:**

- السماح لإيران باستيراد قرابة سبعة مليارات دولار من أموالها المحتجزة في أمريكا وعدد من الدول الغربية والآسيوية.

- تخفيف القيود المفروضة على تصدير النفط الإيراني.

- بقاء هيكل العقوبات المتعلقة بالاستثمارات الخارجية في حقل إنتاج النفط والغاز والنشاطات المالية الإيرانية عبر العالم.

## الفصل الثالث: الإتحاد الأوروبي والملف النووي الإيراني

- عدم فرض عقوبات أخرى إضافية أو اللجوء إلى مجلس الأمن.
- مضاعفة تراخيص التحويلات الإيرانية لأغراض استيراد الغذاء والأدوية.
- تمكين الطلاب الإيرانيين في الجامعات الغربية من الحصول على منح دراسية من ودائع إيران المجمدة<sup>1</sup>.

ولقد حقق هذا الاتفاق مكاسب لكلا الطرفين سواءً للغرب أو لإيران، فبالنسبة للغرب تم وقف عمليات تخصيب اليورانيوم في مستويات عالية وتجميد مخزون إيران من اليورانيوم المنخفض التخصيب، وتحديد عدد أجهزة الطرد المركزي الناشطة وإحداث تحوّل في طبيعة العمل في منشأة أراك للماء الثقيل، ووضع آليات تفتيش صارمة تلغي أي احتمال لتحوّل البرنامج النووي إلى المجال العسكري، كما ضمنت إيران من جهتها عدم التعرض لإجراءات عقابية إضافية وقبول ضمني بوجود برنامج تخصيب اليورانيوم<sup>2</sup>.

ساعد اتفاق جنيف على تحديد القضايا التي ستدور حولها العملية التفاوضية، وفي هذا السياق برزت عدّة نقاط رئيسية شكلت الإطار العام لمفاوضات الحل النهائي أولهما يتعلق بتوفير الشفافية والثاني بأسس المفاوضات والثالث في دور حول عمل المنشآت النووية وبحث الجوانب الفنية المتعلقة بعمليات التفتيش. ولقد تناولت المفاوضات القضايا الرئيسية في البرنامج النووي الإيراني، لكن الخلافات انحصرت في أربع نقاط وهي:

- عدد أجهزة الطرد المركزي مقابل موافقة الدول الغربية على استمرار إيران في التخصيب.

<sup>1</sup> - "البرنامج النووي الإيراني بين الظاهر والمسكوت عنه وحتمية التدخل"، موقع منتدى الجيش العربي، 26 ديسمبر 2013.

<sup>2</sup> - <http://www.arabic-military.com/t/88808-topic>. Le 21-12-15 à 14:h.

<sup>2</sup> - نور الدين الفريضي، "اتفاق جنيف الانتقالي يكبح جماح البرنامج النووي الإيراني"، جريدة الحياة، 26 نوفمبر 2013. <http://alhayat.com/details/576004>.

- رفع الحظر عنها حيث ترفض هذه الدول أن يتم ذلك دفعة واحدة.
- استمرار منشأة فوردو في العمل.
- نسبة مفاعل أراك.

ولكن هذه المفاوضات توقفت في 20 جوان 2014 دون التوصل إلى أي حل نهائي<sup>1</sup>.

### 2- اتفاقية لوزان 2015:

بعدها توقفت المفاوضات بين إيران ومجموعة "1+5" في 2014 سرعان ما عاد كلا الطرفين إلى طاولة المفاوضات على أمل التوصل إلى التسوية النهائية إذ جرت سلسلة من اللقاءات بين ممثلين كل من مجموعة "1+5" وإيران في أكثر من مدينة أوروبية، آخرها في المدينة السويسرية لوزان في شهر مارس 2005، حيث شهدت جولات صعبة بسبب مواقف الطرفين فدول الـ "1+5" يعملون على منع إيران من حيازة أسلحة نووية ويصرّون على أن تقدم تنازلات كعدم تشغيل بعض أجهزة برنامجها ومنشأتها النووية لإثبات سلمية برنامجها ورفع العقوبات على إيران على مراحل، بينما الإيرانيون يؤكدون على سلمية برنامجهم ويرفضون وقف نشاطاتهم النووية، كما يصرّون على رفع العقوبات دفعة واحدة، ولقد تمّ التوصل إلى وضع اتفاق إطار يتضمن بصورة رئيسية:

- تحديد مدّة للاتفاق لكلا الطرفين.
- حصر عملية تخصيب اليورانيوم في مستوى معيّن.
- تشديد الرقابة على منشآت إيران النووية.
- تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي.
- تحديد كيفية رفع العقوبات والتي لازالت مجموعة الـ "1+5" تصرّ على رفعها تدريجياً.

<sup>1</sup> - عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص ص 66، 70.



-التصديق على البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي أبريل 2015 وفي المؤتمر الصحفي لمنسقة السياسة الخارجية الأوروبية (فيدريكا مورغيريني) ووزير الخارجية الإيراني (جواد محمد ظريف) تم الإعلان عن توصل الطرفين إلى توافق قد يضعها على خط اتفاق سياسي دبلوماسي نهائي لأزمة الملف النووي الإيراني<sup>1</sup>.

### 3-اتفاق فيينا جويلية 2015:

يعتبر الأول في تاريخ المفاوضات الإيرانية الأوروبية حول الملف النووي الإيراني وهو عبارة عن نجاح للحل الدبلوماسي ومدى إمكانية ونجاعة السبل السلمية لمحاولة تسوية الملف النووي الإيراني.

في 14 جويلية 2015 أعلن المتفاوضون في فيينا التوصل إلى اتفاق نهائي يضمن سلمية برنامج إيران النووي، من خلال وضع نظام رقابة صارم يحول دون تمكينها خلال عشر سنوات على الأقل من إنتاج قنبلة نووية، ويتضمن هذا الاتفاق ما يلي:

أ. تخفيض مخزون اليورانيوم: وافقت إيران على سحب ثلثي أجهزة الطرد المركزي المقدر عددها بـ 19000، والحفاظ على أكثر من 5000 بقليل من موقع تخصيب اليورانيوم في "ناتانز" وذلك لمدة 10 سنوات، كما وافقت ألا تقوم بتخصيب اليورانيوم بنسبة أعلى من 3.67% لمدة لا تقل عن 15 عاما، وعلى تقليص حجم مخزونها من اليورانيوم المخصب بما لا يتعدى 300 كغ.

ب. تخفيض كمية اليورانيوم: يمثل البلوتونيوم المادة الثانية التي يمكن استخدامها لإنتاج قنبلة نووية وقد أقامت إيران مفاعلا في أراك يعمل بالماء الثقيل ويمكنه أن ينتج 8 كغ من

<sup>1</sup> - عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص ص 72-73.

## الفصل الثالث: الإتحاد الأوروبي والملف النووي الإيراني

البلوتونيوم في السنة، وهي كمية تكفي لإنتاج قنبلتين، وينص الاتفاق على إعادة تصميم هذا المفاعل، كما التزمت طهران بعدم بناء مفاعلات جديدة تعتمد الماء الثقيل لمدة 15 عامًا.

د. تمعور عاكيه على نقاب بوليتيكي س: اتفق على تطبيق نظام تفتيش صارم على المنشآت النووية الإيرانية طوال مدة سريان الاتفاق، بحيث يتمتع مفتشوا الوكالة الدولية للطاقة الذرية بحرية الوصول المنتظم إلى كل المنشآت النووية وإخضاعها لمراقبة مستمرة بما يمكنهم من تتبع إنتاج اليورانيوم، ومراقبة عمليات منع أجهزة الطرد المركزي، وذلك في إطار البروتوكول الإضافي لمعاهدة الحد من الانتشار النووي.

ت. نظريه هاءة هي عنضه لأذشعك لاج لبح: نص الاتفاق النهائي على تعليق العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حالما تلتزم إيران بتعهداتها بعد صدور تقرير عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يؤكد ذلك، وهو ما قد يحصل في مطلع 2016، كما سيتوافق رفع العقوبات الاقتصادية التدريجي مع إعادة أرصدة إيران المجمدة في البنوك الأجنبية.

ث. طي نصيظ عوطك حطنظكف نمص عووي لأزكح ب: سيستمر الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على استيراد الأسلحة الهجومية لإيران لمدة 5 سنوات بعد إقرار الاتفاق، كما ستبقى العقوبات المفروضة على إيران في مجال استيراد وتصنيع الصواريخ البلاستيكية لمدة 8 سنوات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - ماهر الشريف، "عن اتفاق فيينا: أهميته وتداعياته المحتملة"، 2015:

[http://www.Palestine-studies.org/sites/default/files/Vienna\\_Agrrement\\_Le\\_31-12-15\\_à\\_10:00h](http://www.Palestine-studies.org/sites/default/files/Vienna_Agrrement_Le_31-12-15_à_10:00h)

### المطلب الثاني: سيناريوهات ما بعد اتفاق فيينا حول الملف النووي الإيراني

في ظلّ حالة التعقّد والغموض التي تكتنف مفاوضات البرنامج النووي الإيراني فإنه من الصعب الولوج إلى مستقبل البرنامج لا سيما بعد الاتفاق الأخير، مما يصعب الوقوف عند سيناريو واحد تنتهي عنده العملية التفاوضية وتكمن أبرز سيناريوهات المفاوضات الأوروبية الإيرانية في:

#### أولاً: سيناريو التهدئة.

بالرغم من التشدد الذي اتسم به موقف الترويكا الأوروبية فيها يخصّ البرنامج النووي الإيراني إلا أنّ موقف دول الإتحاد الأوروبي اتسع في السنوات الثلاث الأخيرة بالرغم أنّه لا يتوافق مع الموقف الأمريكي الداعي لاستخدام الخيار العسكري<sup>1</sup>.

ولقد أشار اتفاق جنيف وكذلك تفاهات لوزان إلى هذا السيناريو عندما تبين أنّ الغاية من المفاوضات هي التوصل إلى حل نهائي يضمن سلمية البرنامج النووي الإيراني، مع التزام إيراني بعدم السعي لتطوير أسلحة نووية، وقبول الكشف عن نشاطاتها النووية في مختلف المنشآت وإجراءات تجميدها، وقبول عمليات التفتيش التي يتولاها خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولقد أكّدت إيران حقّها الكامل باستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، ولقد كان الأوروبيون يرون ضرورة طرح ملف حقوق الإنسان في إيران ضمن المحادثات النووية التي لا بدّ على إيران أن تقبل بها قبل رفع العقوبات عنها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - "أزمة البرنامج النووي الإيراني - سيناريوهات متعدّدة للمستقبل"، مختارات إيرانية، ع6، نوفمبر 2005.  
-<http://www.albainah.net/index.aspx.com>.

<sup>2</sup> - أسعد منصور، "تباين الموقف الأمريكي والثلاثي الأوروبي حول الملف النووي"، صحيفة الراية، 01-04-2015.  
-<http://www.alraiah.net/تحليلات-سياسية/utem/554>.

ومما لاشكّ فيه أنّ الانتقال من اتفاق مؤقت لن يكون أمراً سهلاً أو مضموناً بل سيكون أكثر صعوبة وتعقيداً، لأنّ الغرب يرفض السماح لإيران بالتخصيب بنسب عالية، ولن يلغي العقوبات الاقتصادية بسهولة.

إنّ العملية التفاوضية النووية معقدة وتجري في جولات طويلة ومتقلبة إيجابية تارة وسلبية تارة أخرى، فأيران ترى في المفاوضات المجال الطبيعي لتخفيف حدّة التوتر ورفع العقوبات عنها، والغرب يرى في الدبلوماسية الخيار الأفضل لحل أزمة الملف النووي الإيراني، وتكمن صعوبة تحقيق هذا السيناريو في:

1. التباين العميق بين وجهات نظر المتفاوضين حول البرنامج النووي الإيراني، أي بين رؤية إيرانية ترى فيه جزءاً من نهضة عملية كبيرة وبين رؤية غربية لا ترى فيه أكثر من برنامج نووي كبير، هذا فضلاً عن وجود قوى محلية ودولية تضغط باتجاه الحيلولة دون الوصول إلى اتفاق نهائي، ومن أبرز القوى المحلية التيار الديني المحافظ الذي يرى عدم جدوى المفاوضات. أمّا القوى الدولية كإسرائيل التي ترى أنّ أي اتفاق هو لصالح إيران سيؤدّي إلى رفع العقوبات عن إيران ويحقق لها مكاسب حيوية ويتيح لها فرصة الوصول إلى إنتاج السلاح النووي ولذلك يصبح هذا السيناريو قابلاً للتطبيق في حالة واحدة، هي أن تتولد لدى القيادات الإيرانية القناعة بالتخلي عن هذا البرنامج<sup>1</sup>.

2. المخاوف الأوروبية من أي تصعيد عسكري سينعكس بالغموض على المنطقة وإن اللجوء إلى الحوار مع إيران سيسهم في عودة الأمن والاستقرار إلى المنطقة.

<sup>1</sup> - عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص ص 78-79.

3. المصالح الاقتصادية والتجارية الكبيرة للأوروبيين تقتضي منهم عدم تدمير إيران، فانتشار الفوضى في المنطقة سيسهم في تنامي المنظمات الإرهابية المتطرفة<sup>1</sup>.

### ثانيا: سيناريو الاتفاقات الجزئية.

قد لا يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بالنظر إلى عمق الخلاف وتباعد وجهات النظر بين إيران والاتحاد الأوروبي، وصعوبة التقريب فيما بينها بالنظر لما تتطوي عليه من تصلب في المواقف، ولكن الحرص على الخيار الدبلوماسي قد يدفع إلى التوصل إلى اتفاق مرحلي جديد أو تمديد اتفاق جنيف أو إدخال تعديلات معينة عليه، فمن غير المستبعد أن ينجز الطرفان اتفاقا مرحليا جديدا يتضمن بعض التغييرات أو القيود الجديدة على النشاطات النووية، فيما يتعلق بعملية تخصيب اليورانيوم، أم أجهزة الطرد المركزي، ويمكن أن تدور المفاوضات من جديد حول عملية التخصيب، حيث يقر الحزب بحق إيران بتخصيب منخفض لليورانيوم، والحصول على دورة الوقود الكاملة استنادا إلى البند الرابع من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبما ينص عليه البروتوكول الإضافي، وفي سياق الأغراض السلمية للطاقة النووية<sup>2</sup>.

### ثالثا: سيناريو إيران النووية.

يرتكز هذا السيناريو على فكرة أنّ إيران مصممة على إنتاج السلاح النووي وأنها تتوارى في هذا الخصوص وراء الطابع السلبي لبرنامجها من جهة ومواصلة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى لكونها قامت بخطوات مهمة فسرت على أنها تخدم هدفها الحقيقي، وهذا السيناريو له وجهان:

<sup>1</sup> - عامر كامل أحمد، "موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الإيراني"، مجلة دراسات دولية، ع50، 2013، ص ص 77-78.

<sup>2</sup> - عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص 81.

1. يتعلق بصدق التصريحات الإيرانية حول سلمية برنامجها النووي إذ لا يوجد فيه ما يعكس صفو السلم والأمن الإقليمي ولا الدولي، لأنه حق مشروع لكافة الدول طالما التزمت باشتراطات الأمان الدولية، وهو ما يؤدي إلى سهولة وصول الطرفين الإيراني أو الأوروبي إلى حل وسطي وإنهاء المفاوضات.

2. أمّا في حالة امتلاك إيران للسلاح النووي لأغراض غير سلمية، فإن هذا سيمثل انقلاباً إستراتيجياً سواء في ميزان القوى الإقليمية أو العالمية مع إيران مما يؤدي إلى استخدام الحل العسكري<sup>1</sup>.

إن الإصرار والتشدد في الموقف الإيراني لاستكمال البرنامج إلى نهايته وعدم الانصياع والاكترات بالضغوط الغربية لأنها ترى من حقها، امتلاك التقنيات النووية للاستخدام السلمي، أما الإتحاد الأوروبي فإنه جاء في تهديداته أنّ الخيار العسكري ربّما يكون أحدهما لأنّ المكاسب لهذا الخيار حسب رأي بعض المراقبين قد تكون أرباحه أكثر من خسائره<sup>2</sup>.

وبالنسبة للسيناريو الأكثر ترجيحاً هو السيناريو الأول أي "سيناريو التهدئة" من خلال المفاوضات الأوروبية الإيرانية بشأن الملف النووي الإيراني حيث تم التوصل إلى اتفاق نهائي خلال اتفاقية فيينا الأخيرة في جويلية 2015 إلى تقليص نسبة تخصيب اليورانيوم، وتخفيض لأجهزة الطرد المركزي لمدة 15 سنة مما لا يسمح لإيران بإنتاج قنبلة نووية في المدى القريب مقابل تخفيض العقوبات المفروضة على إيران.

1- عزّت عبد الواحد سيّد، "البرنامج النووي الإيراني بين الصعود وتمديد الأمن الخليجي: سيناريوهات مفتوحة"، تطبيق الموسوعة الصحية، 2013-02-17.

-<http://www.m.moheet.com/2013/02/17/172>.

2- عامر كامل أحمد، مرجع سابق، ص 80.

### خلاصة الفصل:

يعدّ الملف النووي الإيراني من أبرز المسائل التي أثارت جدلاً واسعاً على مستوى المجتمع الدولي، حيث تطوّر عبر عدّة مراحل وذلك بداية من عهد الشاه وصولاً إلى حكومة روحاني إضافة إلى وجود مجموعة من الدوافع (سياسية، إستراتيجية، اقتصادية وأمنية... إلخ) فرضت على إيران ضرورة التمسك به، كونه يساهم في بروزها كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، مما دفع الإتحاد الأوروبي بمحاولة تسوية الملف النووي الإيراني باستخدام القوة الناعمة والحل الدبلوماسي للتفاوض ناهيك عن العقوبات الاقتصادية لمنع إيران من استخدامها للطاقة النووية لأغراض غير سلمية، لكن هاتين الأخيرتين لم تتمكنتا من إيجاد حلّ نهائي لأزمة الملف النووي الإيراني مما أدّى بتدخّل بعض الدول الأخرى منها الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا والصين لدول الإتحاد الثلاث المتمثلة في فرنسا، بريطانيا، وألمانيا.

خانمہ



## الخاتمة:

لقد كانت أولى بدايات الاتحاد الأوروبي باعتباره أكبر كتل اقتصادي في العالم، انطلاقا من المجال الاقتصادي وذلك من خلال ما يعرف بجماعة الفحم والصلب سنة 1950، وبعد ذلك انتقلت إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي كانت تهدف إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية التي تعدّ بمثابة خطوة أولى نحو التكامل، ثم قامت الدول الأوروبية بإجراء تغييرات وتعديلات على المعاهدات الأولى وذلك من خلال القانون الأوروبي الموحد سنة 1986 الذي فتح المجال للاهتمام بميادين أخرى، ما أدى إلى عقد اتفاقية ماستريخت سنة 1992 التي حولت "الجماعة الأوروبية" إلى الاتحاد الأوروبي. حيث ركزت هذه المعاهدة على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية، إذ سطر الاتحاد أهداف جديدة له، فهذه الاتفاقية تعتبر العمود المؤسس للاتحاد.

كما سعى الاتحاد الأوروبي إلى تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة تشمل مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيق مصالحه على مستوى الساحة الدولية، ومن مجالات تنفيذها المساعدات المالية والاقتصادية والإنسانية. فمن المعروف أنه يستخدم مصطلحات السلم والسلام والقوة الناعمة في تعامله مع مختلف القضايا الدولية فهو يعد من أهم المؤيدين لإجراءات منع الانتشار النووي أو أسلحة الدمار الشامل في العالم، هذا ما جعله يتدخل في إدارة الملف النووي الإيراني باستخدام الدبلوماسية والابتعاد عن التهديد العسكري وذلك من خلال مفاوضات جمعت الترويكا الأوروبية (فرنسا، بريطانيا، وألمانيا) مع إيران. فبعد فشل الحل الدبلوماسي في بداية المفاوضات، كان الاتحاد يهدف لتعليق دائم وليس مؤقت للبرنامج النووي الإيراني، إلا أن عدم تنازل إيران عن موقفها أدى إلى إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن، الذي فرض بدوره مجموعة من العقوبات على إيران.

ويبدو أن حجم الضغوطات التي فرضت على إيران كان لها أثر إيجابي في العودة للخيار الدبلوماسي، حيث تم التوصل إلى اتفاق في جويلية 2015 يسمح لإيران باستخدام الطاقة النووية وكذلك رفع العقوبات على طهران.

ومن خلال الدراسة التي قدمناها تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- هناك مجموعة من الدوافع السياسية والإستراتيجية والأمنية والاقتصادية وراء اهتمام الاتحاد الأوروبي بالملف النووي الإيراني، حيث يعتبر أمن منطقة الشرق الأوسط من أمن أوروبا، فالدول الأوروبية ترى أن امتلاك إيران للسلاح النووي سوف يهدّد مصالحه وأمنه خاصة في حالة وقوع الأسلحة في يد الجماعات الإرهابية.
- تسعى إيران لامتلاك الطاقة النووية ليس فقط لأغراض سلمية، وإنما لأن تصبح قوة نووية كبرى في الشرق الأوسط، وهذا راجع لعدّة أسباب كـرغبة إيران في لعب دور قيادي في المنطقة ، إضافة إلى المشاكل التي تعاني منها في مجال الطاقة وتخوفها من القوى النووية المحيطة خاصة إسرائيل، وكذلك دوافع أخرى دينية وقومية.
- أنّ قضية البرنامج النووي الإيراني قد دخلت مرحلة جديدة وهي الأخطر، خاصة بعد أن رفضت طهران المقترحات التي قدّمت لها من طرف الترويكا الأوروبية بعد مفاوضاتها معها، إذ يتمثل الطموح الإيراني في أن تسفر المفاوضات عن حقها في تخصيص اليورانيوم وامتلاك التكنولوجيا النووية.
- أنّ عدم جدوى المفاوضات بين الترويكا وإيران وتمسك إيران بحقها في تخصيص اليورانيوم أدى إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة، حيث تم إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبدعم من الترويكا، حيث فرض مجلس الأمن مجموعة من العقوبات الاقتصادية على إيران.

- تم الاعتراف بحق إيران بتخصيب اليورانيوم وإنتاج الطاقة النووية لأغراض سلمية فقط، وهذا بعد مفاوضات دامت أكثر من 12 عاما، حيث تم التوصل إلى إلغاء جزئي للعقوبات المفروضة على إيران مقابل تحديد نسبة تخصيب اليورانيوم، وهذا بعد اتفاق جنيف والذي جمع مجموعة (1+5) في مدينة فيينا.
- وأخيرا يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي بقوته الناعمة وتفضيله للخيار الدبلوماسي في حل وتسوية الملف النووي الإيراني تم التوصل إلى تسوية سلمية وضمن مصالحه الاقتصادية في المنطقة، ومنع إيران من امتلاكها للقنبلة النووية على الأقل في المدى القريب.

قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية:

#### 1-الكتب:

1. أبو بكر، خالد. أحمد نجاد، رجل إيران القوي. القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2008.
2. بسيوني، عبد الرؤوف هاشم. المفوضية الأوروبية. مصر: دار الفكر العربي، ط 1، 2007.
3. بوبكر، خلف. العقوبات الاقتصادية في قانون الدولي المعاصر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
4. بوحوش، عمار والذنيبات، محمد محمود. مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
5. بيندر، جون وأشروود، سيمون. مقدمة قصيرة جدًا للاتحاد الأوروبي. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2015.
6. بيومي، عمر رضا. نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية. القاهرة: دار النهضة العربية، 2000.
7. تشوبين، شاهرام. طموحات إيران النووية. بيروت: دار العربية للعلوم، ناشرون، 2007.
8. الجميلي، صدام مرير. الإتحاد الأوروبي. لبنان: دار المنهل اللبناني، ط1، 2009.
9. حسن، حسن وآخرون. التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005.

10. حسين، عمر. التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر. القاهرة: دار الفكر العربي، 1998.
11. الراوي، رياض. البرنامج النووي الإيراني وآثاره على الشرق الأوسط. دمشق: دار وائل، ط1، 2006.
12. رشاد القسبي، عبد الغفار. مناهج البحث في علم السياسة. القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.
13. سامور، جاري. مواجهة التحدي النووي الإيراني. أبو ظبي: الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2006.
14. السيّد محمد سهير، البنا محمد. الاتجاهات الحديثة في السياسات. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005.
15. عبد الحي، وليد. تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية. الجزائر: مؤسسة التطرق للإعلام والنشر، 1994.
16. عبد العال أحمد، فاتنة. العقوبات الدولية الاقتصادية. القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2000.
17. عبد العظيم، زينب. الموقف النووي في الشرق الأوسط. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2007.
18. عبد القادر، نزار. إيران والقنبلة النووية، الطموحات الإمبراطورية. بيروت: المكتبة الدولية، 2000.
19. عتريسي، طلال. الجمهورية الصعبة. بيروت: دار الساقى، 2006.
20. عطا محمد، زهرة. البرنامج النووي الإيراني. لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، ط1، 2015.
21. عفيفي، هشام. الاتحاد الأوروبي. القاهرة: منشورات الغالي، 1995.

22. العكلة، وسام الدين. **التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم؟**. سوريا: دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر، ط1، 2013.
23. غريفيش، مارتين وأوكالاهان، تيري. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
24. المجدوب، محمد. **التنظيم الدولي**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.
25. محمد عبد المنعم، هويدا. **العقوبات الدولية وأثرها على حقوق الإنسان**. القاهرة: مهيب للطباعة، 2006.
26. مستشاري، علي. **إيران الشرك النووي**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003.
27. مصباح، عامر. **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**. الجزائر: المكتبة الجزائرية، 2005.
28. مصطفى كمال، محمد ونهرا، فؤاد. **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
29. نافعة، حسن. **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**. بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية، ط1، 2004.

### 3- الصحف والمجلات:

30. "مقال دون مؤلف، مصر حصلت على 5.44 بليون دولار من الاتحاد الأوروبي في عشر سنوات"، **صحيفة الحياة المصرية**، 2014.
31. "مقالة دون مؤلف، منح جائزة نوبل للسلام 2012 للاتحاد الأوروبي"، **صحيفة الوسط البحرينية**، 2012.

32. أبركان، نجاه، "الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبية وسياسة المواجهة الأمريكية"، مجلة الفكر، ع12، 2014.
33. أحمد، عامر كامل، "موقف الترويكاف الأوروبية من البرنامج النووي الإيراني"، مجلة دراسات دولية، ع50، 2013.
34. أديب، أحمد، "أبعاد الانفتاح الأوروبي الجديد على إيران"، المستقبل للأبحاث المتقدمة، 2015.
35. أوتاوي، مارينا وآخرون، "الشرق الأوسط الجديد"، مؤسسة كارينجي، 2005.
36. جاد، عماد، "الاتحاد الأوروبي، تطور التجربة"، السياسة الدولية، م40، 2005.
37. سيد، عزة عبد الواحد، "البرنامج النووي الإيراني بين الصعود وتهديد الأمن الخليجي سيناريوهات مفتوحة"، 2013
38. صدوق، عبد العزيز وآخرون، "بناء الاتحاد الأوروبي، نشأة، تاريخ ومؤسسات"، مركز رشيل، 2004.
39. طلال مقلد، حسين، "محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م25، ع1، 2009.
40. عارف، مصر محمد، "العقوبات والمعونات: دراسة في عملية إعاقه التنمية"، مجلة السياسة الدولية، م36، ع139، 2000.
41. عبد الصمد، بازغ، "العقوبات الاقتصادية الدولية"، مؤسسة الحوار المتمدن، 2013.
42. عبد الله محمد، محمد، "كيف يقرأ الملف النووي الإيراني"، صحيفة الوسط البحرينية، 2004.
43. العبيدلي، عبيدلي، "العلاقات الدولية الأوروبية"، صحيفة الوسط البحرينية، 2004.
44. فايز، الدويري، "أسلحة الدمار الشامل... إنتشارها وآثارها الإستراتيجي في الشرق الأوسط"، صحيفة الدستور، ع1839، 2008.



45. فرج، أنور محمد، "السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط، إعلان برشلونة نموذجاً"، دراسات دولية، ع39، 2012.
46. الفريضي، نور الدين، "اتفاق جونيف الإنتقالي يكبح جماح البرنامج النووي الإيراني - سيناريوهات المتعددة للمستقبل"، مختارات إيرانية، ع64، 2005.
47. محمد إبراهيم، مروة، "طهران والغرب...بين التنازلات السياسية وأهداف اقتصادية"، مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان، 2015.
48. المرزوقي، أنيس، "مراحل بناء الاتحاد الأوروبي"، دراسات وأبحاث قانونية، 2013.
49. مقال دون مؤلف، "الاتحاد الأوروبي الهيئات والآليات"، دورة تدريبية حول آليات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لحماية وإدارة وتنظيم حملات، 2006.
50. منصور، أسعد، "تباين الموقف الأمريكي والثلاثي الأوروبي حول الملف النووي الإيراني"، صحيفة الراية، 2015.
51. النجار، عبد الرحمان، "أربعة أسباب وراء ظرف السياسة الخارجية الأوروبية، موقع ساسة، 2014.
52. نور الدين، محمد، "تركيا والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية لإيران"، مجلة الشرق الأوسط، ع136، 2010.

#### 4-المذكرات:

53. أخصاص، خليل. نظام التسوية في الاتحاد الأوروبي. مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد الخامس: كلية الحقوق، 2005.
54. الخوالدة، هشام أجريد. السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991-2012). مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: 2013.

55. اليتيم، فتيحة. عقوبات الأمم المتحدة وأثرها على حقوق الإنسان في العراق . مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005.
56. جديد، لبنة. السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة (تشابه المقدمات واختلاف النتائج) . مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين: كلية الاقتصاد، 2004.
57. زلاقي، حبيبة. تأثير تحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010.
58. سعدي، زينة وصدقي، فتحة. الأمن الأوروبي من حلف الشمال الأطلسي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. مذكرة ليسانس غير منشورة، جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009.
59. سليم، سولاف. الجزاءات الدولية الغير عسكرية. مذكرة ماجستير غير منشورة، البليدة: جامعة سعد دحلب، 2006.
60. شملاوي، هشام. الجزاءات الاقتصادية وأثرها على حالة حقوق الإنسان بالعراق . مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2002.
61. عبد الهادي حسنين، رائد حسين. البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي ( 1979-2010). مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011.
62. عبد الوهاب، لوصيف. دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.

63. عرجون، شوقي. المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007.
64. عواشرية، رقية. حماية المدنيين والأعيان في النزاعات المسلحة غير دولية. مذكرة ذكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة عين الشمس، 2001.
65. فالح المطيري، عبد الله. أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب، 2011.
66. قردوح، رضا. العقوبات الذكية مدى اعتبارها بديلة للعقوبات الاقتصادية. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.
67. قريب، بلال. السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.

### مواقع الأنترنت:

68. إتفاقية ماستريخت في الوحدة الأوروبية:  
[www.maqatel.com/opanshare/Behoth/Ekesad8/Etihad\\_Euro/sec02-doc-crt-ntm.06/11/2015](http://www.maqatel.com/opanshare/Behoth/Ekesad8/Etihad_Euro/sec02-doc-crt-ntm.06/11/2015) à 14:00
69. الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع والتحديات:  
File:///c:/users/HP/Downloads/الاتحاد الأوروبي.pdf.7/11/2015 à 13:09.
70. موقع من ويكيبيديا:  
<http://www.fille///C/users/man/Dekstop.Europe.html>.

71. موقع من ويكيبيديا:

[www.llas-europa-en/delegations/sudan/key-en/humane rights/index.ar-htur](http://www.llas-europa-en/delegations/sudan/key-en/humane-rights/index.ar-htur). le 15/11/2015.

72. العقوبات توجه رسالة قوية:

<http://www.share America.gov/ar/le 30/12/2015 à 15:30>.

73. دوافع إيران النووية وردود الفعل العربية:

<http://www.anislam.net/arabica/news analysis-opinious/palestine/12651.htm>.

74. أوروبا وإيران...صفحة جديدة سطرها الأول الاقتصاد، وكالة النبا للأخبار، 2015:

<http://www.annabaa.org/arabic/reports/3023>.

75. تعزيز العلاقات بين إيران والاتحاد الأوروبي يصب في مصلحة العالم:

<http://www.alkawthar TV.ir/content/./asset-publisher/alu9 gssesc mt.845/content/id/367015>.

76. مجلس الأمن يتبنى بالإجماع اتفاق إيران النووي 20-07-2015:

<http://www.aljazeera.net/news/reports>.

77. سجل العقوبات الدولية ضدّ إيران، 18 ديسمبر 2013:

<http://aljazeera.net/encyclopedia.com>. le 23-12-2015 à 15:00.

78. التسلسل الزمني لمفاوضات الملف النووي الإيراني:

<http://ar.wikipedya.org>. le 22-12-2015.

79. الاتفاقيات الشاملة للبرنامج النووي الإيراني:

<http://www.palstin-studies.org/sites/default/files/Vienna agmement>.

80. عن اتفاق فينا على أهمية وتداعياته المحتملة 2015:

81. موقع على الأنترنت:

[www.theis-univ-biskra.dez/953/pdf](http://www.theis-univ-biskra.dez/953/pdf). le 25/11/2015 à 19:17.

### المراجع باللغة الأجنبية:

82. Dick Leonard. “ Pocket guile to the Europen community, with foreword by Roy Jenkins “. Acsford. Uk, Newyork: 13.Blackwell, Economic publication, 1988.
83. Clive, Archer Fina Buter, “The Europen Commuity: Structure and process”. New-York: st, Martin’s press, 1992.

فهرس المصنفات

## فهرس المحتويات

02	مقدمة
	<b>الفصل الأول: الاتحاد الأوروبي: من المجموعة الإقتصادية إلى سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة</b>
16	المبحث الأول: تطور الإتحاد الأوروبي
16	المطلب الأول: نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية.
19	المطلب الثاني: تأسيس الإتحاد الأوروبي.
24	المبحث الثاني: مؤسسات وصنع القرار في الإتحاد الأوروبي.
24	المطلب الأول: مؤسسات الإتحاد الأوروبي.
31	المطلب الثاني: آليات صنع القرار في الإتحاد الأوروبي.
33	المبحث الثالث: السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة.
33	المطلب الأول: تطور السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة.
35	المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة.
40	خلاصة الفصل
	<b>الفصل الثاني: واقع الإتحاد الأوروبي في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل</b>
	المبحث الأول: إجراءات الإستراتيجية الأوروبية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. 2003.
44	المطلب الأول: دعم تطبيق القانون الدولي في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ..
46	المطلب الثاني: المساعدات الأوروبية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل

47	المبحث الثاني: العقوبات الاقتصادية.
47	المطلب الأول: مفهوم العقوبات الاقتصادية.
48	المطلب الثاني: أهداف العقوبات الاقتصادية.
52	المطلب الثالث: أشكال العقوبات الاقتصادية.
58	خلاصة الفصل

### الفصل الثالث:

#### الإتحاد الأوروبي والملف النووي الإيراني

62	المبحث الأول: خلفيات الملف النووي الإيراني.
62	المطلب الأول: تطور الملف النووي الإيراني.
66	المطلب الثاني: دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي.
69	المبحث الثاني: دوافع اهتمام الإتحاد الأوروبي بالملف النووي الإيراني.
69	المطلب الأول: دوافع إستراتيجية وأمنية.
70	المطلب الثاني: دوافع اقتصادية وسياسية.
74	المبحث الثالث: الموقف الأوروبي من الملف النووي الإيراني.
74	المطلب الأول: واقع المفاوضات الأوروبية- الإيرانية حول الملف النووي الإيراني .
92	المطلب الثاني: سيناريوهات ما بعد اتفاق فيينا حول الملف النووي الإيراني .
96	خلاصة الفصل
98	خاتمة

102 ..... قائمة المصادر والمراجع

112 ..... فهرس المحتويات

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الإنجليزية



## الملخص:

يعتبر الاتحاد الأوروبي كتلة اقتصادية كبيرة مرّ عبر مسيرته التاريخية انطلاقاً من المجموعة الاقتصادية إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي بعد توقيع معاهدة ماستريخت 1992. كما كان لبلوغ عملية التكامل الاقتصادي مرحلة متطورة وتحقيق نجاحات لصالح الاتحاد الأوروبي، وذلك بتبني السياسة الخارجية والأمنية المشتركة التي تضم مجموعة من الأهداف كالمحافظة على الأمن والسلم الدوليين.

لذلك كان للاتحاد الأوروبي دور فعال في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك باتخاذ مجموعة من الاستراتيجيات الأمنية الهادفة لحظر السلاح النووي باعتباره يشكل تهديداً للأمن والاستقرار الدوليين، إلا أن هذه الإجراءات تبقى إجراءات سلمية، وخير دليل على هذا جائزة نوبل للسلام التي منحت للاتحاد سنة 2012، كما يعدّ الاتحاد من بين المؤيدين لسياسة فرض العقوبات الاقتصادية على الدول المخالفة للقانون الدولي، إذ ساهم في عقد عدّة مبادرات لتطوير وتوسيع نطاق العقوبات الاقتصادية.

ومن بين القضايا التي كانت محل اهتمام الاتحاد الأوروبي الملف النووي الإيراني، وذلك لما يحمله من مخاوف وتداعيات تهدد الأمن الدولي، في حال ما إذا تمكنت إيران من استخدام الطاقة النووية لأغراض غير سلمية، الأمر الذي جعله يتدخل في محاولة منع إيران من امتلاكها للقبلة النووية عبر مفاوضات ابتداءً من اتفاقية سعد أباد في 2003 وصولاً إلى اتفاقية باريس في 2004، لكن لم يتم التوصل إلى حل نهائي لإنهاء الأزمة ما أدى إلى فرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية للضغط على إيران من أجل التخلي عن طموحاتها النووية. وبالفعل تم التوصل سنة 2015 إلى تسوية الملف النووي الإيراني عن طريق المفاوضات ورفع العقوبات المفروضة على طهران. وبالتالي يبقى الخيار الدبلوماسي وانتهاج الاتحاد الأوروبي للقوة الناعمة أنجع وسيلة لحل وتسوية الملف النووي الإيراني.

## **Summary:**

EU engagement in the Middle East economic interests, Union is an economic bloc large houses a collection of European countries, has over the Union through the historic march from the Economic Community (coal group and steel, EEC) was established EU through European Act and the Maastricht Treaty, the Nice Treaty and the European Constitution ... etc. The Union of the six countries expand to 28 countries, and it was to achieve economic integration process advanced stage and achieve successes in favor of the European Union, and that access to the European economic unity, and I have written a common foreign and security policy a set of objectives such as conservation to international peace and security and the protection of the EU's independence, the European and characterized the structure of the founders of the each of the major institutions and of the European Council and Parliament and the European Commission as well as secondary institutions share, the European Court of Justice and the Court of First Instance of the Central Bank and the Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, Sharing Tasks and good conduct of the most prominent characteristic of these institutions and facilitate the decision-making process of the Union. It was the EU's active role in preventing the proliferation of weapons of mass destruction, and that adopting a set of security strategies aimed to ban nuclear weapons as a threat to its security and stability, but these actions remain peaceful procedures, and the best proof of this is the Nobel Peace Prize, which presented him in 2012, is among the supporters of the policy of imposing economic sanctions on countries violating international law and contrary to international law, it has contributed to a number of initiatives to develop and expand the scope of economic sanctions. Among the issues that were of concern to the European Union, the Iranian nuclear issue and that what makes him of the consequences of threats to international security concerns, in the event that managed to Iran from using nuclear energy for non-peaceful purposes, what made him intervene in the solution and the settlement of Iran's nuclear program and prevent Iran from possession of nuclear bomb through negotiations starting from the Saad Abad agreement in 2003, and up to the Paris Convention in 2004, but not yet to reach a final solution to the development of the crisis which led to the imposition of a set of economic sanctions to pressure Iran to abandon its nuclear ambitions, and in July 2015 United States intervened and China in addition to the troika to find a final solution to the crisis without resorting to the military option, and has already been reached to settle the Iranian nuclear issue through negotiations, and the lifting of sanctions imposed on Tehran. Overall the diplomatic option and the adoption of EU soft power and the most effective way to resolve and settle the Iranian nuclear issue remains.